

تاريخ الإرسال (2022-1-9)، تاريخ قبول النشر (2022-3-5)

د.صلاح يحيى صبري

أ.أحمد محمد زيود

الإدارة والسياسات العامة-كلية العلوم

الإدارية والاقتصادية - جامعة القدس

وزارة الثقافة - فلسطين * 1

¹ اسم الجامعة والبلد (لأول)

² اسم الجامعة والبلد (لثاني)

اسم الباحث الأول:

2

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

Ssabri@qou.edu

<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.30.2/2022/5>

أثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جماعة الموازنة و(الأنشطة العامة التي تقوم بها) و(علاقتها بالسلطة التنفيذية) و(علاقتها بالسلطة التشريعية) في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث استخدمت المنهج الوصفي الارتباطي وأجريت على الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة في فلسطين وعلى العاملين في وزارة المالية الفلسطينية ضمن الوحدات المتعلقة بإعداد الموازنة العامة حيث بلغ مجتمع الدراسة (76) مفردة. خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطة التي تقوم بها جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث يتضح أن العلاقة قوية وموجبة، كما أظهرت بعض المتغيرات الديمغرافية فروق للمتغير المستقل والتابع. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أبرزها أن تقوم الحكومة بتوفير بيئة تمكينية تشاركية (سياسية وتشريعية) مشجعة ومحفزة مع مؤسسات المجتمع المدني بما يقلل من هيمنة الدولة من خلال فتح قنوات اتصال فاعله مع جماعات الموازنة، وأن تتوجه الحكومة إلى سن قوانين وتشريعات تتعلق بإتاحة المعلومات الخاصة بالموازنة بما يحقق النزاهة والشفافية وحث القيادات في الجهاز الإداري الفلسطيني على توسيع دائرة المشاورة عند تحديد الاحتياجات للوزارة وتحديد المخصصات المالية لها.

كلمات مفتاحية: جماعات الموازنة، الأداء المالي، السلطة الوطنية الفلسطينية

The Impact of Budget Group on the Enhancement of the Governments Fiscal Performance in Palestinian National Authority.

Abstract:

The study aimed to know the impact of the budget group which contained (public activities), (relationship with the authority) and (relationship with the legislative authority) in improving the financial performance of the budget of the Palestinian National Authority. The study used the descriptive correlation approach and applied it to the civil team to support budget transparency in Palestine and workers in the Palestinian Ministry of Finance within the units adjacent to the public budget, the study population reached (76) individuals.

The study reached that there is a statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) for the activities of budget group in improving the financial performance of the Palestinian National Authority, and the results showed that some demographic variables showed differences in responses on independent and dependent variable.

The study recommended that the government provide an enabling, participatory (political and legislative) environment that encourages and stimulates a participatory democratic approach with civil society institutions in a way that reduces the dominance of the state by opening channels of communication with budget groups actors and the

Keywords: Budget group, fiscal performance, Palestinian Authority.

المقدمة:

شهدت أدبيات السياسات العامة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين اهتماماً متزايداً في مفهوم مؤسسات المجتمع المدني والدور البارز الذي يمكن أن تقوم به في التأثير في صنع السياسات العامة، وأصبح موضوع المجتمع المدني حتمية وضرورية في كل ما يتعلق بالمشاركة والديمقراطية وفي رسم السياسات وصنع القرار في الدول وتجلّى هذا الاهتمام في الدول الغربية التي أعطته مجالا واسعا في التدخل في شؤون المجتمعات، وقد تطور هذا الاهتمام فيما بعد إلى درجة أصبح فيها المجتمع المدني من أهم الفاعلين غير الرسميين في صنع السياسات العامة وأصبح يمثل الطرف الثالث إلى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وأصبح يعول عليه في حل الكثير من القضايا والمشاكل التي تمس المواطنين في الدولة. ولذا نجد أن الاهتمام بدور المجتمع المدني أصبح توجهها عالمياً من خلال المشاركة في صياغة أهداف التنمية المستدامة والانتقال إلى الشراكة الحقيقية في تبني تعبير "الحكم المتحد" و "الحكم الشامل" من خلال التكامل في الأدوار بين القطاعات الثلاث في المجتمع والتحول من التنافس والتنافس إلى التعاون والتكامل (الاسكوا، 2016).

وقد ساهمت التوجهات الديمقراطية في العديد من الدول وكذلك تغير دور الدولة والسعي إلى إيجاد حكومات رشيدة في تعزيز دور المجتمع المدني الذي أصبح شريكاً في القرارات والخطط الحكومية بحيث أخذ المجتمع المدني يلعب دوراً في تخطيط السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها (United Nations, 2005, p4).

وأصبح توحيد جهود المجتمع المدني مع القطاع الحكومي لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس هو السبيل لحل ومعالجة المشكلات العامة التي تواجه المجتمع، وهذا ما دفع بالمجتمع المدني للمشاركة في التفكير والعمل والتدخل في السياسات المالية والموازنات العامة للدولة، وذلك في إطار مقارنة جديدة للديمقراطية والتشاركية (بالة، 2018، ص1).

وتعتبر السياسات المالية للدولة بمثابة الانعكاس لما تم إقراره في الموازنة العامة كونها الأداة التعبيرية الأهم عن برنامج العمل الحكومي الذي تعتمده الحكومة تنفيذه في السنة القادمة في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تتقاطع مع باقي السياسات والبرامج الحكومية.

مشكلة الدراسة:

نعكس الموازنة العامة برنامج الحكومة وتوجهاتها في إدارة وتوجيه سياساتها في المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والتي تترجم من خلال مخصصات مالية للقطاعات المختلفة في الدولة، ويشكل قانون الموازنة العامة الإطار القانوني الناظم لكافة عمليات الإنفاق لجميع مراكز المسؤولية، ولذلك فإن سعي المجتمع المدني للتأثير في السياسات العامة دفعه إلى الاهتمام بالموازنة العامة والسياسات المالية للدولة في سبيل تحقيق الأهداف العامة التي ينشدها المجتمع المدني، ولفت انتباه صنّاع السياسات نحو القطاعات الحيوية في خدمة المجتمع ونحو الفئات الاجتماعية المهمشة والتي قد تتضرر من بعض السياسات المالية للدولة، وفي السنوات الأخيرة بدأ عدد كبير من منظمات المجتمع المدني في العديد من الدول المشاركة والتأثير على السياسات المالية وبخاصة في إعداد الموازنة العامة، من خلال العديد من الأنشطة، وقد تجسدت هذه المجموعات في الحالة الفلسطينية في الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة حيث يمثل هذا الفريق شكل من أشكال جماعة الموازنة المنتشرة في العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء (أمان، 2019).

إن الأدوار والأنشطة التي يقوم بها الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة في فلسطين هي بمثابة التحركات التي يسعى من خلالها

إلى تحقيق التأثير المطلوب في السياسات المالية للسلطة الفلسطينية، وأن ينعكس هذا التأثير على الأداء المالي بما يحقق الأهداف التي يسعى المجتمع المدني إلى تحقيقها، ولذلك فإن القيمة الحقيقية للأنشطة والفعاليات التي تقوم بها جماعة الموازنة تكمن في نجاح جماعة الموازنة -ممثله بالفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة في فلسطين- في تحقيق العدالة في توزيع النفقات العامة على القطاعات المختلفة وإن يكون حجم الانفاق العام يعكس الاحتياجات الضرورية للمجتمع وإن تتسجم أوليات الموازنة مع أوليات المجتمع، وفي ضوء ذلك تتمحور إشكالية الدراسة في الغموض الذي يكتنف الدور الذي يؤديه الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة في التأثير على الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة في ظل غياب المجلس التشريعي والانقسام الفلسطيني، وغياب أي مشاركة واضحة لمؤسسات المجتمع المدني في المراحل الأولى لإعداد الموازنة، وهذا ما قد يجعل من الأدوار التي تمارسها جماعة الموازنة بحاجة لرصد من أجل معرفة أثرها في الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، في ضوء ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية؟

وعليه تتمثل التساؤلات البحثية للدراسة بما يلي:

1. ما مستوى إدراك المبحوثين (للأنشطة العامة لجماعة الموازنة) و(علاقتها بالسلطة التنفيذية) (علاقتها بالسلطة التشريعية).
2. ما مستوى الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
3. ما أثر جماعة الموازنة (الأنشطة العامة التي تقوم بها)، (علاقتها بالسلطة التنفيذية)، (علاقتها بالسلطة التشريعية) في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة أثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
2. معرفة مستوى إدراك المبحوثين (للأنشطة العامة لجماعة الموازنة) و(علاقتها بالسلطة التنفيذية) (علاقتها بالسلطة التشريعية).
3. معرفة مستوى الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
4. معرفة أثر جماعة الموازنة و(الأنشطة العامة التي تقوم بها) و(علاقتها بالسلطة التنفيذية) و(علاقتها بالسلطة التشريعية) في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها مما يلي:

تأتي أهمية هذه الدراسة في تناول موضوع جماعة الموازنة الذي يعتبر من الموضوعات التي لم تلق الاهتمام الكافي في العديد من الأدبيات العربية، كما تكمن أهمية الدراسة في الربط بين جماعة الموازنة وما تقوم به من أدوار والأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية

تكمن أهمية الدراسة في الاهتمام بشكل من أشكال جماعة الموازنة في الحالة الفلسطينية وهو الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة،

حيث يعتبر هذا الفريق من تنظيمات المجتمع المدني ولم يأخذ هذا التوجه لمؤسسات المجتمع المدني الاهتمام الكافي من الباحثين في فلسطين.

يكتسب البحث أهمية إضافية في الاهتمام بجانب السياسات المالية والموازنات كأحد المجالات التي تسعى مؤسسات المجتمع المدني للتأثير فيها وفي خلق نوع من المشاركة مع التوجه نحو تعزيز الديمقراطية في المجتمعات. كما تكمن أهمية الدراسة في تناول الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية من منطلق الأهداف التي تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى تحقيقها والتي تركز على تحقيق العدالة ودعم الفئات المهمشة ضمن السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. **فرضيات الدراسة:**

على ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطة العامة التي تقوم بها جماعة الموازنة (في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية).

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) (لعلاقة جماعة الموازنة العامة بالسلطة التنفيذية) في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) (لعلاقة جماعة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية) في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الفرضية الرئيسية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة لإدراك المبحوثين لأنشطة جماعة الموازنة (الأنشطة العامة التي تنظمها)، (علاقتها بالسلطة التنفيذية)، (علاقتها بالسلطة التشريعية) تبعاً للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، مكان العمل) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة لإدراك المبحوثين للأداء المالي تبعاً للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، مكان العمل) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

حدود الدراسة:

تحدد نتائج هذه الدراسة بالحدود التالية:

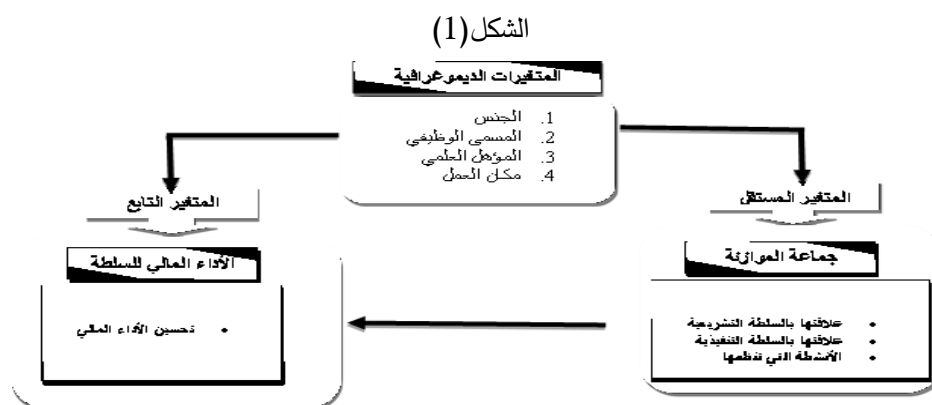
الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على ما يتعلق بموضوع جماعة الموازنة ودورها في السياسات المالية والموازنة، ولا تمتد الدراسة إلى الأدوار المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني.

الحدود الزمانية: تتمثل بالفترة الزمنية لتطبيق الرسالة خلال الفصل الدراسي لعام 2020-2021.

الحدود البشرية: جميع ممثلي الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة والإدارات العامة التي تعنى بالموازنة في وزارة المالية.

الحدود المكانية: الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

أنموذج الدراسة:



نموذج توضيحي لمتغيرات الدراسة والعلاقة بينها
من إعداد الباحث بناء على دراسات سابقة

مصطلحات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة العديد من المصطلحات، لعل أبرزها المصطلحات التالية:

جماعة الموازنة: هي مجموعة فرعية من منظمات المجتمع المدني تعمل هذه المجموعة بشكل مستقل عن حكومات بلادها والأحزاب السياسية، حيث تسلط هذه المنظمات جهودها على موازنات القطاع العام أو قضايا الإنفاق الحكومي والضرائب وذلك من خلال التركيز على الفقراء والفئات المهمشة. (الشعراوي، 2005، ص 219).

التعريف الإجرائي: هي مجموعة من منظمات المجتمع المدني تهتم بقضايا الموازنة والسياسات المالية وهي تمثل الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة في الواقع الفلسطيني.

الأداء المالي: هو تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتقليل التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء. (بن ساسي وقرشي، 2006، ص 37)، أو هو الوضع المالي القائم في المؤسسة في وقت أو فترة محددة لناحية معينة من أداء المنظمة أو لأدائها ككل (wenxiang,taylor,Martin,2016,p14).

التعريف الإجرائي: هو عبارة عن قدرة الموازنة على تلبية الاحتياجات ذات الأولوية والأهداف التنموية للمجتمع الفلسطيني وإنصاف الفئات المهمشة ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة.

الإطار النظري:

بدأ نمو دور منظمات العمل المدني المستقلة في مجال الموازنة كمجموعة فرعية من منظمات المجتمع المدني وأخذت تعرف باسم مجموعات الموازنة، تعمل الأغلبية العظمى في تلك المجموعات بشكل مستقل عن حكومات بلادها والأحزاب السياسية وكثيرا ما يكون هذا الاستقلال هو الأساس الذي تبنى عليه تلك المساهمة الإشرافية الفريدة والمعلوماتية في مجال إعداد الموازنة العامة من قبل المجتمع المدني، وتسلط هذه المنظمات جهودها على موازنات القطاع العام أو قضايا الإنفاق الحكومي والضرائب وبالتركيز

على أثر الموازنة العامة على الفقراء، والنوع الاجتماعي، والفئات المهمشة والاهتمام بتطوير نماذج نظرية، وبالرغم من التباين الواسع بين مجموعات الموازنة، إلا أن كثيرا منها يشترك في جدول أعمال يقر بقيمة وأهمية تضمين أطراف عديدة في عملية إعداد الموازنة والإشراف المستقل والالتزام بالخيارات المتحيزة للفقراء في إطار القدرات المالية المتاحة، وبصرف النظر عن نقاط التلاقي المشتركة يصعب تنميط أعمال مجموعات الموازنة المستقلة حيث إن كل مجموعة من المجموعات تركز على نوعية عريضة من الموضوعات وتستخدم منهجيات مختلفة (كرافشيك، 2003، ص 219) .

وتنشط مجموعات الموازنة على المستوى الوطني أو المحلي أو على مستوى الدولة أو الإقليم أو المحلي من خلال تنظيم ورش عمل حول تقارير الموازنة، وتراقب معظم المجموعات كل مرحلة من مراحل الموازنة ولكنها كثيرا ما تركز في مشروعاتها الإعلامية على مرحلة المراجعة والتقييم. (Isaksen, Amundsen, Wiig, 2007, p7)

كما ترصد بعض مجموعات الموازنة تأثير الموازنة على الفقراء أو تعمل على تطوير منهجيات لصالح الفئات المهمشة خاصة المرأة والأطفال والمسنين والشباب، وذلك في العديد من الدول مثل الهند وجنوب إفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية (الشعراوي، 2003)

وقد ظهرت مجموعات الموازنة نتيجة عددًا من التطورات الدولية والتي كان أبرزها الدور الجديد للحكومة والمنظمات غير الحكومية في معالجة الفقر والتوجه نحو اللامركزية، والاتجاه نحو الديمقراطية، والسعي إلى تحسين إدارة الإنفاق العام (المشروع الدولي للموازنة، 2001، ص 13-14)

وتعمل جماعات الموازنة على إعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي باعتبارها أداة تحليلية لما تقوم به الدولة، وهذا ما قامت به في العديد من الدول كفرنسا حيث طالبت جماعة الموازنة الحكومة الفرنسية بعمل ملحق للموازنة يحدد المخصصات المقررة لتطوير المساواة بين الرجل والمرأة أما الفلبين تبنت الحكومة موازنة خاصة بالنوع الاجتماعي بتخصيص 5%، أما السويد التزمت بتخصيص نسبة معقولة من الناتج القومي الإجمالي لرعاية الأطفال و 2% بصدد تشغيل المرأة (الشعراوي، 2003، ص 258-259).

أما نشأت هذه الجماعات قد جاءت في إطار قطاع المنظمات غير الحكومية القائمة على أساس المجتمع المحلي، والتي لا تسعى بالأساس للربح، في حين تم تأسيس بعض المجموعات بنجاح في بيئات أكاديمية أو بمساندة من القطاع الحكومي ذاته، وبالتالي تضم قيادة تلك المجموعات نشطاء وأكاديميين وقادة حكوميين سابقين ومسؤولين ومستشارين في مجال قطاع الأعمال العام (كرافشك، 2003، ص 220-221)، حيث ظهرت جماعة الموازنة مع نهاية عام 1997 ضمن المشروع الدولي للموازنة، حيث تم حشد ما يقارب 50 شخصًا من أربع عشرة دولة لحضور أول مؤتمر يتعلق بالموازنة، وفي المؤتمر الثالث الذي عقد في نوفمبر 2000، حضر المؤتمر 100 مشاركًا من خمسة وعشرين دولة، (المشروع الدولي للموازنة، 2001، ص 10).

دور مجموعات الموازنة:

معظم الدول كانت الموازنة العامة تعتبر لفترة طويلة حكرًا على السلطة التنفيذية وهي الفاعل الوحيد والمؤثر في عملية إعداد الموازنة العامة، ومؤخرًا بدأ تقبل مشاركة المجتمع المدني بعمليات اتخاذ القرارات ذات الصلة بالموازنة في حين انتشرت أفكارًا معاكسة لذلك التوجه في كثير من الدول النامية والتوجه نحو سريّة الموازنة (المشروع الدولي للموازنة، 2001، ص 15) إلا أن الانفتاح والمتغيرات الدافعة لتصاعد دور جماعة الموازنة في صنع السياسات العامة والتي نتجت عن تحولات كبرى حدثت

في العديد من الدول التي انتقلت من مجتمعات مغلقة إلى مجتمعات مفتوحة كما أصبحت تحاول جاهدة أن تبني منظومة ديمقراطية تشاركية لصنع القرار بالإضافة إلى وجود تطورات عالمية أخرى منها ظهور ما يسمى بدولة الرفاهية والتغيير في دور الدولة وظهور عدد من الفاعلين الجدد في صنع السياسات العامة ورغبة الحكومات إلى توسيع دائرة المشاركة في السياسات المالية في الدولة كل ذلك دفع لظهور جماعات الموازنة.

وبهذا يمكن القول أن الأدوار التي تقوم بها جماعة الموازنة تقضي إلى الإقرار بأهمية نزاهة واتساق الموازنة لتأكد رشاد السلطة المالية، وهذه المقولة معقولة على مستوى الحرص على نزاهة السياسة المالية، إلا أنه من غير المرجح أن تعتمد نزاهة الموازنة على الحاجة لليقين المبكر حول توزيع الموارد بين الأقسام وداخلها، أن زيادة مشاركة السلطة التشريعية في عملية إعداد الموازنة ومشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني يمكن أن يؤدي إلى نتائج تحافظ على الانضباط المالي بداية من صياغة الموازنة حتى الإشراف على كيفية تنفيذ الموازنة (IBP, 2017).

وترى الدراسة أنه كلما زادت مشاركة جماعة الموازنة في عملية إعداد الموازنة ستمكن من التركيز على مسائل تحديد الأولويات فيما تخص احتياجات المجتمع والفئات المهمشة والفقيرة ورفع مستوى فاعلية وكفاءة النفقات بدلا من زيادة حجم الموازنة أو حجم بعض البرامج الخاصة. ويمكن القول إن من صلاحيات السلطة التنفيذية في الحكومة إعداد الموازنة، ولكن هذا لا يعني استئثار السلطة التنفيذية بكافة مراحل عملية إعداد الموازنة أو أن تكون هذه العملية مغلقة، فإنه يوجد العديد من المزايا بالنسبة للحكومة في حال إشراك جماعة الموازنة أو المجموعات المعنية بأمور الموازنة كطرف فاعل مكمل في السياسات المالية العامة، وكشركاء أساسيين للحكومة، فتعمل المجموعات على تدعيم قدرة الحكومة من خلال تقديم خدمات التدريب والبحث التي تهم الحكومة، والعمل معها في المنتديات المختلفة وفي مجال بناء قدرات الجهات التشريعية، وإن إشراك جماعة الموازنة كشركاء أساسيين للحكومة في إعداد الموازنة يساهم في بناء المهارات لفهم وتحليل الموازنة، وإن القدرة على فهم وتحليل الموازنة من خلال تدريب أعضاء في المجلس التشريعي هو شرط أساسي لإجراءات العمل، حيث قد يفتقر البعض لهذه المهارات مما يترتب عليها جهود محددة لبناء المهارات اللازمة لمعالجة مختلف التحديات والإجراءات.

وأصبح الآن يوجد العديد من التوجهات التي تدعم تدخل المجتمع المدني والجهات التشريعية في شؤون الموازنة، فأعمال مجموعات الموازنة المباشرة أو غير المباشرة من خلال الأنشطة التي تقوم بها جماعة الموازنة تساهم في تحسين صنع القرار في مجال الموازنات، وتقوم جماعات الموازنة بتنسيق الموازنة وتعميق النقاش حولها وتجميع ونشر المعلومات حول الموازنة وإجراء التحليل النقدي المستقل لها وتوفير معلومات جديدة حول صنع القرار في مجال الموازنة (كرافشيك، 2003، ص8) هذا بالإضافة إلى إرساء مبدأ المحاسبة الذي أصبح ركيزة أساسية في إعداد الموازنات العامة (United Nations, 2005, p68).

دور جماعة الموازنة في مراحل إعداد الموازنة

أولا: مرحلة إعداد الموازنة : حيث يعتمد إعداد الموازنة العامة على ثلاثة نشاطات رئيسية هي: تقدير النفقات وتقدير الإيرادات ومحاولة خلق التوازن بينها، إلا أن إعداد الموازنة بشكل متوازن يعمل على وجود مجموعة كبيرة من المشاكل والتحديات التي تواجه الدول العربية والنامية والتي تعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الموازنة العاملة للدولة حيث تحتوي كل مرحلة من مراحل دورة الموازنة على تحديات خاصة تقف عائقاً في سبيل سير العمل بسلاسة، وأهم هذه المشكلات شح الموارد والقصور الواضح في تنفيذ الموازنات غموض التوجهات الصادرة من وزارة المالية إلى الجهات الحكومية الأخرى، وافتقار الدول النامية إلى وجود اتجاه سياسي

أو انتماء فكري يتصف بالشمول والاستمرارية والثبات لتحديد الأهداف العامة للمجتمع مما يؤدي إلى انعدام الرؤيا تماما أمام المخططين والمشرفين على صياغة الميزانية العامة للدولة (الكفارنة، 2016، ص 68) حيث يمكن أن تكون فرص التدخل المتوفرة للمجتمع المدني في مرحلة كتابة مسودة الموازنة كثيرًا ما تكون غير رسمية وتستند إلى مبادرة الشبكات المرتبطة بالهيئة المعنية وصلتها الوزارية وأيضًا صلتها على مستوى الإدارات الحكومية (المشروع الدولي للموازنة، 2007، ص 10).

فمثلاً إذا علمت جماعة الموازنة أن إدارة أو شخصية حكومية ما تهتم بقضية معينة، فقد تكون هذه فرصة للمجتمع المدني لمناقشة المسائل المرتبطة بتلك القضية، وإسماع الحكومة صوت المجتمع المدني في مرحلة إعداد مسودة الموازنة، ومثال ذلك جماعة الموازنة الكينية حيث انبثق عن هذه اللقاءات مجموعة من الأولويات (Krafchik, 2001, p8) ويمكن إعداد الموازنة التشاركية، والمشاركة في تحديد جزء من الاستثمارات العمومية وتخصيص الموارد واختيار السياسات الاجتماعية العريضة ومراقبة الإنفاق العام، ويمكن المشاركة في متابعة الخطط والأنشطة الخاصة بمكافحة الفقر من خلال بناء المشروع القومي، حيث تعمل جماعة الموازنة على مراقبة عمل الصندوق لمكافحة الفقر الذي أنشئ للتصرف في الموارد المسموح باستخدامها وفقاً لمبادرة الدول مرتفعة المديونية (Okonjo, 2008, p6).

كما يمكن لجماعة الموازنة المشاركة بصورة مباشرة في مرحلة كتابة مسودة الموازنة، حيث إن الموازنة لا تعد من نقطة الصفر، فإن الأجزاء الرئيسية منها يمكن توقعها من قبل المشاركين بها من خارج السلطة التنفيذية بما يخلق فرصة للتحليل والدعوة والمناصرة في مرحلة الصياغة أثناء عملية إعداد الموازنة ولكن يمكن لجماعات الموازنة نشر تحليلات حول القضايا ذات الصلة بالموازنة وفتح خطوط اتصال مع أصحاب القرار وصناع السياسات الرسميين حول أولويات الموازنة (Liywalii, 2003, p3).

ثانياً في مرحلة التشريع : فتستطيع جماعات الموازنة التأثير في الموازنة العامة من خلال حضور جلسات استماع علنية للجان التشريعية الخاصة بالموازنة أو تشكيل لجان خاصة أو طلب معلومات من السلطة التنفيذية أو عقد مناورات عامة حول الموازنة (المشروع الدولي للموازنة، 2007، ص 14).

ويمكن أن تشارك جماعات الموازنة من خلال الحصول على تغطية إعلامية لتحليل الموازنة وذلك بنشر التقارير وعقد الندوات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وأن تكون شاهد خبير في جلسات الاستماع وإن تعلق على مقترحات الموازنة. (Warner, 2017).

ثالثاً: في مرحلة تنفيذ الموازنة: حيث يعتبر تنفيذ الموازنة من المهام الخاصة بالسلطة التنفيذية، وإذا لم تقم السلطة التنفيذية بإصدار تقارير دورية عن حالة الإنفاق خلال العام فإن جماعة الموازنة لن يكون لديها سوى فرصة محدودة لمراقبة تدفق الأموال، ويتمثل دورها في مرحلة التنفيذ جمع البيانات عن التنفيذ لاستخدامها كدليل في المرحلة التشريعية ومرحلة التدقيق، مراقبة تنفيذ الالتزامات كما يمكن لهذه الجماعات أن تدعو إلى إدخال إصلاحات على الموازنة لتحسين عملية الرقابة على الموازنة وتقييم نوعية الإنفاق لمعرفة ما إذا كانت أهداف السياسة المتعلقة بمخصصات الموازنة قد تحققت وإذا كانت الأموال الحكومية تستخدم بصورة فعالة أم لا. (Pollard, et al, 2005):

رابعا: في مرحلة تقييم النتائج وإعداد التقارير - أعمال التدقيق والمراجعة وتقييم الأداء للموازنة: إن المرحلة النهائية من دورة الموازنة تتضمن عدداً من الأنشطة التي تهدف إلى قياس مدى الاستخدام الأمثل للموارد العامة، ومن الناحية النظرية فإن السلطة التنفيذية تقدم تقارير مفصلة عن أنشطتها المالية إلى السلطة التشريعية والمواطنين، كما يجب أن تخضع هذه الأنشطة المالية أيضاً

إلى المراجعة الدورية من قبل جهاز مستقل ومتخصص مثل مؤسسات التدقيق والمراجعة، وذلك من أجل إصدار تقارير دقيقة في الوقت المناسب. (World Bank, 2013, p5). كما يمثل دور جماعات الموازنة في مرحلة المراجعة والتقييم في التعقيب على نتائج التدقيق والإجراءات التي تتخذها الجهات التشريعية لتقييم النتائج وهنا يتمثل دور جماعات الموازنة كما تمثل هذه المرحلة من مراحل الموازنة فرصة قيمة بالنسبة للجماعات كي تحصل على معلومات عن فاعلية بعض الأنشطة الخاصة بالموازنة، بالإضافة إلى دعم عملية المساءلة من خلال تقييم ما إذا كانت السلطات التشريعية والتنفيذية تستجيبان بصورة مناسبة لنتائج تقارير المراجعة. (المشروع الدولي للموازنة، 2001)

قد يظهر أسباب تبرر غياب نشاط جماعة الموازنة في مرحلة المراجعة، ففي الدول النامية يقدم تقرير جهات التدقيق بعد انتهاء السنة المالية بشهر تقريباً وكثيراً ما تسيطر على التقرير وتخلط معه القضايا الراهنة الخاصة بالموازنة، وغياب سلطات الموازنة التشريعية الفعالة على عدم التأكد من أوجه الإنفاق، ويعزز هذا الاتجاه تدني درجة الاهتمام بمتابعة تقرير المراجعة ومما يزيد هذه المسألة تعقيداً الانقسام بين اللجان المعنية بالإشراف على الموازنات العامة والمعنية بتحليل الموازنة (المشروع الدولي للموازنة، 2001، ص 28).

يتضح مما سبق ذكره عن دور جماعة الموازنة في إعداد الموازنة أنها وسعت من دورها في شؤون الموازنة، بحيث أتاحت مداخلتها توسيع رقعة المعرفة بعملية الموازنة وتعزيز المشاركة فيها وزيادة الفعالية في الإشراف عليها، ويعود بعض الفضل في تحقيق هذه المنافع إلى الجهد غير المباشر الذي بذلته جماعة الموازنة في تنظيم دورات تدريبية وأنشطة لنشر معلومات تغني النقاش العام وتعمقه وتزيد من حجم المشاركة العامة.

الأداء المالي المفهوم الأهمية الأهداف وطرق القياس المعايير

تضطلع الأنظمة والمؤسسات الفعالة لإدارة المالية العامة بدور محوري في تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر وتشكل إدارة المالية العامة الجيدة الركيزة التي تربط الموارد المتوفرة وتقديم الخدمات وتحقيق أهداف سياسة الحكومة (Laurence, 2019, p1)، ويعبر الأداء المالي عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة، فالأداء المالي هو مدى نجاح المؤسسات في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة. (علي، 2016، ص 48) كما يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق للأداء حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر عن الأداء حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسات إن كانت خاصة أو حكومية، وعليه يعتبر الأداء المالي أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الصحيحة كما يعتبر أداة لتدارك الثغرات والمشاكل التي قد تظهر (الخطيب، 2010، ص 48).

وأما الحكومات فتسعى دائماً إلى مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة، من خلال تطوير أداء العاملين من فرق العمل وزيادة قدراتهم ويهدف الأداء المالي إلى ربط إدارة أداء الأفراد بالأهداف الاستراتيجية الموضوعة للمؤسسة بشتى الطرق من خلال إدارة الأداء الحكومي بنفس منهج إدارة القطاع الخاص سعياً إلى تحقيق التطوير، وتقديم الخدمات في أفضل صوره، وذلك لمواجهة الكثير من التحديات، والتي يتمثل أهمها في تعدد الأهداف، وتزايد حاجات المجتمع وتنوعها، وندرة الموارد والتحويلات الاقتصادية، والتي أدت إلى تسابق الدول في جذب رؤوس الأموال والاستثمارات من خلال خلق البيئة المناسبة لذلك (محمد، 2018، ص 88).

مفهوم الأداء:

يعرف الأداء بأنه تقييم كفاءة وفعالية المؤسسة في تحقيق أهدافها المسطرة وأنه نشاط أو سلوك يرتبط بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية من أجل تحقيق هذه الأهداف، وإدارة الأداء هي الوسيلة التي يضمن من خلالها المسير التأكد من الجهود التي يبذلها العاملون والنتائج التي يحققونها لتحقيق أهداف المؤسسة. (شاهين، 2010، ص22)، وهناك من يرى الأداء على أنه: النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها (محمد، 2018، ص68)

وأما الأداء الحكومي: فيمكن لنا أن نعرفه على أنه تقييم أداء المؤسسات عموماً والذي يهدف إلى إنماء حصيلة الضرائب أو زيادة في الإيرادات أو هو محصلة لكل من الأداء الفردي وأداء الوحدات التنظيمية الحكومية التي يعمل بها الأفراد، بالإضافة إلى تأثيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عليهما، بشرط محاولة أنظمة العمل في كل إدارة أن تحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر من التكلفة، وفي أقل وقت ممكن، وعلى مستوى مناسب من الجودة (نفيسة، 2017، ص15).

وكذلك نجد أن الأداء الحكومي لأي دولة يعكس أداء أجهزتها الحكومية المختلفة من وزارات وهيئات وغيرها، ولقد أثبتت التجارب أن منظومة الإدارة الحكومية التقليدية التي تعتمد على اللوائح والإجراءات لا تستطيع الوفاء بتوقعات وطموحات المواطنين من خلال تقديم أفضل الخدمات، فقد تبين أن مخرجات هذه المنظمات في كثير من الدول ضعيفة، إما لأنها لا تخضع للقياس الدقيق سواء من حيث إنتاجية الموارد المستخدمة أو الكفاءة التي تؤدي بها هذه المنظمات أعمالها أو جودة الخدمات التي تقدمها (نفيسة، 2017، ص16).

الأداء المالي الحكومي:

وأما الأداء المالي للمؤسسات العامة فإنه يعبر عن أثر السياسات المالية المتبناة ومدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسات المالية وفي تحقيق فائض في الأموال، ويتحقق ذلك بتقليل التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء (نفيسة، 2017، ص16).

فتقييم الأداء المالي للوحدة هو عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت، وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة الانحرافات السلبية، وهو طريقة تستخدم على نطاق واسع لتحديد واعتماد أفضل الممارسات كوسيلة لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية (Zhu, 2014, p2). هذا وتأتي أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على تقييم سيولة الحكومة وتقييم تطور نشاط الحكومة وتقييم مديونية الحكومة. (الخطيب، 2010، ص46-48)

ومما سبق نستنتج أن الأداء المالي يعد مفهوم ضيقاً لأداء العمل، حيث أنه يركز على استخدام بسيط يستند على مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انحياز الأهداف الاقتصادية للمؤسسات العامة والخاصة.

تقييم الأداء الحكومي:

وأما في القطاع الحكومي فنذكر هنا بأن تقييم الأداء له أهمية خاصة لكونه يمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص، ويدعم سعي الإدارة لتحقيق أهدافها، حيث يركز تقييم الأداء الحكومي على ما يلي (عطاطرة، 2012، ص54):
أولاً: الكفاءة أي القدرة على استخدام الموارد المتاحة لإنجاز الأداء المطلوب كما يجب.

ثانياً: الفاعلية أي مستوى تحقيق الإدارة للأهداف التي حددت لها.

ثالثاً: الاقتصاد التأكد من استخدام الموارد المتاحة للحصول على المخرجات المطلوبة بالجودة المناسبة وبأقل تكلفة ممكنة.

حيث لا يمكن أن نضع قائمة للتقييم الجيد للأداء إلا إذا تمكن المسيرين من اختيار المعايير والمؤشرات الجيدة، وعملية اختيار المؤشرات والمعايير لا يتم بأسلوب عشوائي، بل ينبع من المصلحة أو مركز المسؤولية المراد تقييم أدائها، ومن أجل اجتناب الاختيار العشوائي للمؤشرات والمعايير نجد هنا بأن العديد من الكتاب أشار لعدة معايير للمقارنة في تحقيق الأداء المالي نذكرها فيما يلي:

أولاً المعايير التاريخية: حيث أن هذه المعايير تعتمد على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة للحكومة، ومقارنتها مع النتائج الحالية، مثلاً تتم مقارنة مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ (النعيمي وآخرون، 2008، ص102).

ثانياً المعايير المطلقة: وأما هذه المعايير فتشير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع الحكومات وتقاس بها التقلبات الواقعية وعلى الرغم من اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي، إلا أن هناك بعض النسب المالية التي ما زالت تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول. (طالب والمشهداني، 2011، ص74).

ثالثاً المعايير المستهدفة: وهنا ذكر أن هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، وكذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع الحكومة بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها (طالب والمشهداني، 2011، ص74-75).

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة من أهم المراجع التي يستند إليها من أجل تحقيق أهداف الدراسة وبالرغم من قلة وندرة الأدبيات التي تناولت دور جماعة الموازنة في التأثير في السياسات المالية وفي إعداد الموازنات العامة منذ التسعينيات، ودورها المتنامي في السنوات القليلة المنصرمة في مواكبة التوجه السياسي الذي يسعى إلى نشر الديمقراطية وترسيخها، سنتناول هذه الدراسات بناء على متغيرات الدراسة.

في دراسة (أمان، 2020): التي هدفت إلى تحليل وفحص مدى واقع تنفيذ الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2017-2022 بعد 3 سنوات من إطلاقها، واستخدمت الدراسة منهجية استقصائية قائمة على مراجعة الأدبيات والخطط بأجندة السياسات الوطنية 2017-2022 والتقدم المنجز في تنفيذ الاستراتيجية وتحليل ستة محاور مرتبطة باستراتيجية إدارة المال العام، وأظهرت الدراسة وجود إشكالية من حيث المبدأ في تنفيذ الاستراتيجية تضمن الالتزام بأنظمة محاسبية شفافة ومنفتحة على المجتمع المدني، وإن النظام الضريبي الفلسطيني يتنافى ومفهوم العدالة الاجتماعية. وأوصت الدراسة بضرورة انفتاح وزارة المالية على المجتمع المدني فيما يتعلق بشفافية الموازنة وتعديل النظام الضريبي الفلسطيني بما يضمن العدالة الضريبية لكافة فئات المجتمع.

أما دراسة (الكبيسي، 2019) التي هدفت إلى التعرف على دور وتأثير الحوكمة في الحد من ممارسات الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها، والاستبانة المحكمة من ذوي الاختصاص كأداة للدراسة، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية تم اختيارها من 16 وزارة ومؤسسة وأظهرت الدراسة وجود علاقة تأثيرية لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني من وجهة نظر الباحثين. وفي دراسة (Zhang, 2018) التي هدفت إلى معرفة دور المنظمات غير الحكومية في مناصرة السياسات العامة، واستجابة الحكومة في الصين للضغط الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي بالاستناد إلى البيانات والمسوح المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية المسجلة في ثلاث مقاطعات صينية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود نمطا هجيناً من المناصرة السياسية التي اسمتها

(الدولة التعددية)، والتي تتناسب مع التحول الاجتماعي والاقتصادي الأخير في الصين والإصلاح السياسي المتأخر. أما دراسة (Mansur, Tangl, 2018) كان الغرض منها هو مناقشة الحكم الرشيد في المؤسسات العامة في الأردن، وقد استخدم المنهج الوصفي القائم على تحليل تقييم الحوكمة كأداة تحسين في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن أداة تقييم الحوكمة تهدف إلى تحفيز المؤسسات العامة على المشاركة في التحسين المستمر لمسار الحوكمة الرشيدة، مما يسمح لهم بتحديد نقاط القوة والضعف والمقارنة مع أفضل الممارسات. أما دراسة (خضرة، 2018): فهدفت إلى معرفة دور الحوكمة المحلية في ترشيد النفقات العمومية، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن الحوكمة أحد العناصر المستعملة لتحقيق التنمية كما أن الحوكمة بمثابة النظام الذي يهتم برشادة النفقات، وكانت توصيات الدراسة بضرورة ترشيد النفقات العامة التي تعتبر من الضروريات التي تساعد على التطور والتغيير، ومن الضرورة الاهتمام بالحوكمة وتطبيقها من أجل الوصول إلى التنمية، وضرورة مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر فعالية وكفاءة وخضوعاً للمساءلة والشفافية ويتطلب الإصلاح الفعال التزاماً سياسياً.

أما دراسة (غربي وعجرو، 2017): فهدفت إلى تبيان طبيعة العلاقة التي تصف الوضع القائم في دول العالم الثالث بين كل من المجتمع المدني والأنظمة السياسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، وتم اختيار عينية عشوائية طبقية من الجمعيات العاملة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها هيمنة الدولة على منظمات المجتمع المدني في الأنظمة السياسية المغلقة، وفرض الأنظمة الحاكمة سيطرتها على كامل العملية الاجتماعية فضلاً عن محاولة سطوتها كمرتكز وحيد للشرعية وبالتالي مصدر للقوة والسلطة المركزية الشديدة لمؤسسات الدولة في توجيهه والإدارة.

أما دراسة (حفاف، 2017) فهدفت إلى تأصيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية، باعتبارها فاعلاً أساسياً جنب إلى جنب مع الدولة والقطاع الخاص، تم استخدام المنهج التاريخي، والمنهج المقارن لتحقيق هدف الدراسة، وقد أجريت الدراسة على حالة الجزائر وتم استخدام المنهج المقارن لمقارنة الأداء التنموي للجزائر وبعض الدول مثل الأردن، صربيا، كوستاريكا، الجزائر، تونس، حيث توصلت الدراسة إلى أن هذه منظمات المجتمع المدني هي منظمات تنموية تمكينية، وإن المجتمع المدني الجزائري منذ مطلع الألفية تطور كمياً، ولم يتطور كيفياً، الأمر الذي أدى إلى محدودية دورة في عملية التنمية الإنسانية، ويرجع ذلك إلى جمل من التحديات والعراقيل المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني، وبطبيعة النظام السياسي الجزائري وأخرى مرتبطة بالمجتمع والثقافة.

أما دراسة (سويقات، 2017): فهدفت إلى معرفة مدى تطبيق الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وقد خرجت الدراسة بنتيجة أن التوجه الإصلاحي ساهم في إعطاء منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في تجسيد المشاركة والشفافية والمراقبة والمساءلة باعتبارها فاعلاً هاماً في إرساء مبادئ الحكم الرشيد على المستوى المحلي بعضويتها في لجان مراقبة الانتخابات المحلية، والآليات القانونية التي تخولها المساهمة في إدارة وتسيير الجماعات المحلية التي تؤهلها أن تكون شريكاً فعالاً في التنمية على المستوى المحلي. أما دراسة (الكفرانة، 2016) فهدفت الدراسة إلى قياس شفافية الموازنة العامة الفلسطينية من خلال إتاحة بيانات الموازنة العامة بما فيها نشر الوثائق الأساسية والالتزام بالمواعيد المناسبة والدورية وذلك خلال الأعوام (2011-2015)، وتحليل البنية التشريعية والقوانين الدستورية والدولية المتعلقة بشفافية الموازنة العامة والإفصاح عن المعلومات، حيث استخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى والذي يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الحكومة الفلسطينية لم تتمكن من نشر إلا 3 وثائق فيما يخص الأعوام 2011-2015 فيما يخص الموازنة مما يؤكد غياب الرقابة على الأداء الحكومي عموماً وخاصة

في ظل غياب المجلس التشريعي. إضافة إلى أن الحكومة لا توفر المعلومات الكافية للسماح للمواطنين والمجتمع المدني بتحليل ومراقبة الموازنة العامة، وأظهرت الدراسة تراجع واضح في تطبيق مبادئ الشفافية المتعلقة بالإفصاح عن الموازنة العامة بشكل تفصيلي. وفي دراسة (Robinson, 2016): هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التحليل المستقل للموازنة ومبادرات المناصرة المصممة لتحسين شفافية الموازنة على الفقر ودراسة دور المنظمات غير حكومية ومؤسسات البحث والحركات الاجتماعية في التأثير على الموازنات في الدول المستهدفة بالدراسة، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة في عدد من الدول منها البرازيل وكرواتيا والهند والمكسيك وجنوب إفريقيا وأوغندا، وتظهر نتائج الدراسة أن مبادرات ميزانية المجتمع المدني تساهم في تحسين شفافية قرارات الموازنة وزيادة الوعي بالموازنة ومحو الأمية والمشاركة الأعمق في عملية الموازنة من جانب المشرعين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعات الموازنة تساهم بشكل مباشر في التأثيرات الإيجابية على مخصصات الميزانية وتحسين التنفيذ وبالتالي زيادة مساءلة صانعي القرار، كما تبين أن هناك دور لجماعة الموازنة في تحسين الإنفاق على الصحة والتعليم وكذلك في زيادة مخصصات الميزانية التي تفيد الفقراء والفئات المهمشة.

دراسة (Ling & Roberts, 2015): هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يبذله البنك الدولي تجاه الطبقات المهمشة والفقراء، بالإضافة إلى دراسة مبادئ الحوكمة (الشفافية، والمساءلة، والمشاركة) ونتائج الترابط بينهما وتتبع النتائج، وتوصلت الدراسة إلى الترابط بين الشفافية والمشاركة والمساءلة وأن الجهات الفاعلة المحلية تلعب دوراً مهماً في مساءلة الحكومة خلال دورة الميزانية وتعزيز شفافية معلومات الموازنة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الشفافية في تمكين المشاركة وذلك من خلال توفير المعلومات للفاعلين المحليين لتحديد الأولويات، حيث تساهم الشفافية في تخصيص الميزانيات وتنفيذها بما يؤدي إلى زيادة كفاءة الإنفاق وتعزيز الميزانيات المتاحة لمعالجة الأولويات المناصرة للفقراء، وتحسين تقديم البرامج أو الخدمة باعتباره الرافعة الرئيسية للتأثير على الأثر الإنمائي، وقد أوصت الدراسة بوضع تشريع اتحادي لضمان وصول الجمهور إلى معلومات الموازنة والسجلات التشريعية.

دراسة (Nofianti & Suseno, 2014): هدفت الدراسة إلى فحص العوامل المؤثرة في تنفيذ إدارة الحوكمة الرشيدة وأثرها نحو تطبيق المساءلة، واعتمدت الدراسة على المنهج التطبيقي باستخدام الاستبيانات والبيانات الأولية والثانوية وتقارير تقييم الأداء في وحدة البنية التحتية المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن تنفيذ إدارة المساءلة على الجهاز الحكومي الداخلي والسيطرة على الكفاءة المهنية للجهاز الحكومي الداخلي حيث أثرت إيجابياً على تنفيذ إدارة الحكم الرشيد مما أدى إلى تأثير إيجابي على أداء المساءلة للحكومة المحلية.

أما دراسة (King, 2014): التي هدفت إلى تقديم نتائج بحثية نوعية حول القدرات السياسية لمختلف أصحاب المصلحة في خدمات الصحة والتعليم من خلال التدخلات لمنظمات غير الحكومية في مناطق غرب أوغندا، حيث تم استخدام المنهج التحليلي، وتم استخدام ما مجموعه (123) مقابلة شبة منظمة و(20) مناقشة جماعية مركزة مع مجموعة من الجهات الفاعلة في الدولة والمجتمع المدني والسياسيين حيث ركز على عينتين من المقاطعات في المنطقة المستهدفة بالدراسة في أوغندا، وقد توصلت الدراسة أنه يمكن للمنظمات غير الحكومية إحداث تحسينات محدودة في تقديم الخدمات من خلال الجمع بين نخب الدولة والمجتمع المدني معاً لحل المشكلات، وأوضحت النتائج أن مبادرات المساءلة الاجتماعية في أوغندا تقدم من خلال الاستراتيجيات القائمة على المعلومات التي يدعمها التوجه نحو الحوكمة.

أما دراسة (Carlitz, 2013): فهذهت إلى معرفة مستوى الشفافية المتعلقة بالميزانية ومبادرات المساءلة (TALS) لتحليل تأثيرها

في أوغندا من خلال تقارير البنك الدولي، وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج كان أهمها أن الانفتاح في عملية الميزانية يمكن أن يكون لها تأثير على الإنفاق لصالح الفقراء والتنمية، كما يمكن لمبادرات الموازنة التشاركية وعمليات التدقيق الاجتماعي، وأن تعزز الشفافية والمساءلة في عملية إعداد الموازنة يؤثر في رفاهية الناس، وأن الوصول إلى معلومات الموازنة يؤدي إلى تمكين المواطنين وجعل حكوماتهم أكثر استجابة لاحتياجاتهم.

دراسة (Malena et al, 2004): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الاهتمام المتزايد للبنك الدولي في تعزيز المشاركة والمساءلة الاجتماعية، والمبادرات الاجتماعية المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق التنمية، والتي تعتمد على المواطنين العاديين أو منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أهم نتائج الدراسة أن مطالب المجتمع المدني بمساءلة الدولة تكون أكثر أهمية عندما تعمل على تمكين الضوابط والتوازنات الخاصة بالدولة، وأن أنظمة المساءلة المحلية القوية هي شرط أساسي مسبق لجدوى المساعدة الإنمائية أي أن دور المواطن المباشر والمجتمع المدني تصبح أكثر أهمية في المراقبة والمساءلة لضمان التنمية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بالعديد من المبادرات المستقلة وتوعية الحكومة المحلية وبناء القدرات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة وإدخال آليات المساءلة والمشاركة ضمن المشاريع والبرامج والسياسات لتحقيق الحوكمة.

التعقيب على الدراسات السابقة

نجد أن معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي كدراسة (الكبيجي، 2019)، (خضرة، 2018)، (غربي و عجرو، 2017)، (Mansure, Targle, 2018)، (Ling & Roberts, 2015) اما بعض الدراسات فاستخدمت المنهج التاريخي كدراسة (حفاف، 2017)، (سويقات، 2017) ومنها استخدمت المنهج الاستقصائي كدراسة (امان، 2020) ولكن الدراسة الحالية جمعت ما بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الوصفي الارتباطي، واستخدمت الدراسة الحالية الاستبانة لجمع البيانات حيث تشابهت مع دراسة (الكبيجي، 2019) (خضرة، 2018)، (غربي و عجرو، 2017)، (حفاف، 2017)، (Mansure, Targle, 2018)، (Nofianti & Suseno, 2014) واختلفت مع (سويقات، 2017)، (king, 2014)، (Carlitz, 2013)، (Malenet, et al, 2004) حيث تم استخدام تحليل ومراجعة الأدبيات واستخدام المقابلات كدراسة (الكفارنة، 2016) .

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

معظم الدراسات السابقة اهتمت بمؤسسات المجتمع المدني كدراسة (غربي وعجرو، 2017)، (حفاف، 2017)، (Zhan, 2018)، أو الأداء المالي للمؤسسات كدراسة أمان (2020)، (الكفارنة، 2016)، (Robinson, 2016)، في حين اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (الكفارنة، 2016) في أن دراسة الكفارنة هدفت إلى قياس شفافية الموازنة العامة الفلسطينية من خلال إتاحة بيانات الموازنة أما الدراسة الحالية هدفت إلى التعرف على الأنشطة التي تقوم بها جماعات الموازنة.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي وهو يقوم على جمع البيانات من مصادرها الأولية وهي الاستبانة والمقابلة ومن مصادرها الثانوية كالكتب والمجلات والدراسات السابقة والأبحاث وذلك لصياغة الإطار النظري للدراسة ولإلقاء الضوء على متغيرات الدراسة بشكل واف ومن ثم ربط متغيرات الدراسة بعضها البعض بأسلوب كمي إحصائي لكي يتمكن من استخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة محل الدراسة

مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع الموظفين العاملين في الإدارة العامة للموازنة، والإدارة العامة لمتابعة الموازنة في وزارة المالية، والبالغ عددهم (43) موظفاً، كذلك جميع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني ضمن الفريق الأهلي لشفافية الموازنة والمكون من (38) شخص كل منهم يمثل منظمة من المنظمات المشاركة في الفريق، وبذلك أصبح مجتمع الدراسة يتكون من (81) شخص.

عينة الدراسة:

ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة والبالغ عدده (81) فرداً، فقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل على كافة أفراد مجتمع الدراسة كما يوضح بالجدول رقم (1) .

جدول (1) توزيع عينة الدراسة على مجتمع الدراسة.		
مجتمع الدراسة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة
وزارة المالية	43	41
مؤسسات المجتمع المدني	38	35
المجموع الكلي للاستبانات المستردة والصالحة للتحليل		76

جدول (1) من إعداد الباحث

حيث تم الحرص أن يكون عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل يمثل عينة إحصائية سليمة وفق معادلة ريتشيد جيجير لحساب عينة الدراسة:

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N} \left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

حيث وفق المعادلة السابقة فإن حجم العينة يجب أن لا يقل عن (67) مفردة وبذلك تكون عينة الدراسة ممثلة للمجتمع المستهدف بالدراسة.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة وقد وزعت على مؤسسات المجتمع المدني ووزارة المالية للاستشارة هي أداة خاصة بموضوع الدراسة (أثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية) مستعيناً بالأدب النظري ودراسة (Zhang, 2018)، ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك من أجل الحصول على نتائج لهذه الدراسة.

صدق الأداة:

الصدق الظاهري:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في تخصص إدارة الأعمال والسياسات العامة والمالية في الجامعات الفلسطينية ملحق (1) ، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه، أما بالموافقة عليها، أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، أو إضافة فقرات جديدة ولقد تم الأخذ برأي أغلبية لجنة المحكمين في عملية التحكيم، وقد رأى المحكمون ضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات، وتكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من (44) فقرة وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية .

صدق البناء الداخلي:

تم فحص الصدق الداخلي من خلال استخدام مصفوفة بيرسون (Person Correlation Matrix) لقياس الارتباط بين محاور الدراسة ودرجتها الكلية، وقد جاءت نتائجها كما يلي:

جدول (2): الصدق الداخلي لفقرات الأداة					
الرقم	معامل الثبات	الدالة	الرقم	معامل الثبات	الدالة
			22	.670	0.000
			23	.657	0.000
			24	.804	0.000
			25	.835	0.000
			26	.740	0.000
			27	.530	0.000
			28	.696	0.000
			29	.608	0.000
			30	.727	0.000
			31	.813	0.000
10	.690	0.000			
11	.352	0.000			
			32	.876	0.000
			33	.826	0.000
12	.821	0.000			
13	.774	0.000			
14	.711	0.000			
15	.670	0.000			
16	.781	0.000			
17	.865	0.000			
18	.889	0.000			
19	.703	0.000			
			43	.796	0.000
20	.681	0.000	44	.897	0.000
21	.674	0.000			

من إعداد الباحث بناء على تحليل SPSS

يوضح الجدول رقم (2) السابق الاستدلال على وجود ارتباط واتساق داخلي بين فقرات الاستبانة عن طريق حساب معامل

الارتباط بيرسون، وكان ذلك مؤشراً لوجود صدق اتساق داخلي بين فقرات مجالات الدراسة مع درجاتها الكلية، حيث أن جميع معاملات الارتباط عالية ودالة إحصائياً.

ثبات الأداة:

لقد تم استخراج معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha، والجدول رقم (3) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها:

الجدول (3) معاملات ثبات أداة الدراسة ومحاورها (مجالاتها وفقراتها)		
أسماء المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول: الأنشطة العامة التي تنظمها	11	.888
المحور الثاني: علاقتها بالسلطة التنفيذية	8	.907
المحور الثالث: علاقة جماعة الموازنة بالسلطة التشريعية	12	.908
المجال الأول: أثر جماعة الموازنة	31	.956
المجال الثاني: الأداء المالي	13	.973
المجال الكلي	44	0.964

(إعداد الباحث من برنامج spssv25)

يتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات الثبات لمجالات الاستبانة تتراوح بين (0.888-0.973)، في حين بلغ الثبات الكلي للمجال الأول (0.956) أما بالنسبة للمجال الثاني فقد بلغ معامل الثبات الكلي (0.973)، في حين بلغ الثبات الكلي للمجال الكلي (0.964) وهي معاملات ثبات عالية وتفي بأغراض البحث العلمي كما هو موصى به للدراسات الاقتصادية والإنسانية بحسب (George, 2003)، مما يعني أن ثبات أداة الدراسة مقبول علمياً.

تدرجت الإجابة على كل فقرة من فقرات الأداة على سلم إجابات ليكرت الخماسي (معارض بشدة، معارض، محايد، موافق، موافق بشدة) وذلك حسب انطباق محتوى الفقرة على المستجيب، كما تم اعتماد التوزيع التالي في عملية تصحيح أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي للتعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة، والجدول رقم (4) يظهر مفتاح التصحيح لمستوى إجابات فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة:

الاستجابة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط	4.21-5.0	3.41-4.20	2.61-3.40	1.81-2.60	1-1.80

جدول رقم (4) من إعداد الباحث

بعد الانتهاء من جمع البيانات عن طريق استبيان أعده الباحث بغرض جمع البيانات اللازمة لاختبار نموذج الدراسة، والتي وزعت على عينة الدراسة المستهدفة، وتم تحليل البيانات وعرض نتائجها، وذلك من أجل التحقق أو نفي صحة الفرضيات التي تم طرحها في نموذج الدراسة المقترح، وفي سبيل التحقق من نفي أو إثبات صحة الفرضيات فإن الدراسة قامت بتحليل البيانات باستخدام منهجية المعادلات الهيكلية (Structural Equation Modeling) (SEM) باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم (Smart-PLS3).

معدل الاستجابات على أداة الدراسة:

تمثلت طريقة توزيع الاستبيان في التوجه الشخصي لعينة الدراسة المكونة من موظفي وزارة المالية الفلسطينية، وتوزيع استبيان إلكتروني على موظفي مؤسسات المجتمع المدني بحيث تم توزيع الاستبيان على عينة من 81 موظف، وبعد انتهاء عملية الجمع تم استرجاع 76 استبانة بواقع 93.8% من عينة البحث الأصلية، وهذه النسبة تعد كافية جدًا وممثلة لمجتمع البحث والجدول رقم (5) يبين الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

جدول رقم (5) خصائص العينة الديموغرافية			
المتغير	النسبة	التكرار	
النوع الاجتماعي	52.6%	40	ذكر
	47.4%	36	أنثى
المؤهل العلمي	0%	0	دبلوم فأقل
	64.5%	49	بكالوريوس
	35.5%	27	دراسات عليا
	9.2%	7	مدير عام
المسمى الوظيفي	19.7%	15	مدير
	13.2%	10	رئيس قسم
	47.4%	36	موظف
	10.5%	8	غير ذلك
مكان العمل	46.1%	35	مؤسسات المجتمع المدني
	53.9%	41	وزارة المالية

نتائج الدراسة:

تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول.

ما مستوى إدراك المبحوثين (للأنشطة العامة لجماعة الموازنة) و(علاقتها بالسلطة التنفيذية) (علاقتها بالسلطة التشريعية).

البعد الأول: الأنشطة العامة لجماعة الموازنة:

جدول رقم (6) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لبعد الأنشطة العامة التي تنظمها					
#	البعد الأول/ الأنشطة العامة التي تنظمها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب درجة الأهمية التقدير
1	تنظم جماعة الموازنة الورش الكافية للتأثير في إعداد الموازنة بما يحقق أهداف جماعة الموازنة.	3.96	.886	79.21%	1 كبيرة
2	تنظم جماعة الموازنة المؤتمرات المتخصصة بمناقشة الموازنة العامة لجعلها أكثر انسجامًا مع احتياجات جميع فئات المجتمع.	3.87	.885	77.37%	8 كبيرة

3	تقوم جماعة الموازنة بإجراء تحليلات قطاعية للتأثير على توزيع أوجه الإنفاق في الموازنة.	3.92	.813	78.42%	5	كبيرة
4	تقوم جماعة الموازنة بإجراء تحليل لعلاقة الموازنة بالسياسات العامة بغية التأثير في بنودها.	3.88	.832	77.63%	7	كبيرة
5	تتابع جماعة الموازنة أثر الموازنة على مختلف الأصعدة، وخاصة (الاقتصادية والاجتماعية).	3.91	.996	78.16%	6	كبيرة
6	تركز جماعة الموازنة على تحليل أثر الموازنة على الفئات المهمشة.	3.93	.680	78.68%	2	كبيرة
7	تعمل جماعة الموازنة على تبسيط الموازنة العامة لتصبح قابلة للفهم من قبل المواطنين.	3.93	.943	78.68%	3	كبيرة
8	تقوم جماعة الموازنة بتنظيم أنشطة تدريبية كافية للمواطنين تتعلق بقضايا الموازنة.	3.61	.767	72.11%	11	كبيرة
9	تعمل جماعة الموازنة على مراقبة الأداء الحكومي عند تنفيذ الموازنة.	3.83	.870	76.58%	10	كبيرة
10	تعمل جماعة الموازنة على مراقبة الإنفاق الحكومي عند تنفيذ الموازنة.	3.84	.749	76.84%	9	كبيرة
11	تعمل جماعة الموازنة على إعداد موازنات مستجيبة تلفت نظر صناع السياسات لأثر الموازنة على بعض فئات المجتمع.	3.92	.860	78.42%	4	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.87	مرتفعة			

من إعداد الباحث بناء على تحليل SPSS

يتبين من الجدول رقم (6) أن الدرجة الكلية لبعد الأنشطة العامة التي تنظمها جماعة الموازنة حسب عينة الدراسة كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.87)، وتراوح قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.61-3.96) وهي أعلى من المتوسط الحسابي النظري، فقد جاءت أعلى فقرة من حيث الأهمية النسبية هي: "تنظم جماعة الموازنة الورش الكافية للتأثير في إعداد الموازنة بما يحقق أهداف جماعة الموازنة" بمتوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (0.886) وهي بدرجة كبيرة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذه النتائج تعكس حجم الأنشطة التي يقوم بها الفريق الأهلي لدعم شفاف الموازنة والتي كان أبرزها، عقد مؤتمر الموازنة العام السنوي لعام (2017، 2018، 2019، 2020، 2021) ومتابعة إدارة الإنفاق الحكومي والمال العام لدعم الشفافية والانفتاح وإتاحة بيانات الموازنة العامة للدولة، ومن هذه الأنشطة والندوات استراتيجية إصلاح المال العام خلال سنة 2021، أشكال التسرب المالي والخسائر التي تتكبدها السلطة خلال عام 2020، واقع الدين العامة ومتأخرات القطاع الخاص في فلسطين، استعراض أداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من العام 2020، The Reality of public debt and arrears، تقرير نصف السنوي للموازنة العامة 2020، واقع المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة 2010-2019، تقرير أداء الموازنة العامة 2019، في حين كانت أقل فقرة ذات أهمية نسبية هي: "تقوم جماعة الموازنة بتنظيم أنشطة تدريبية كافية للمواطنين تتعلق بقضايا الموازنة" بمتوسط حسابي (3.61) وانحراف معياري (0.767) وهي بدرجة كبيرة. ويرى الباحث على الفريق الأهلي أن يزيد من الأنشطة والندوات التدريبية والتتقيفية للمواطنين حول أهمية وفهم الموازنة العامة وآليات تنفيذها وتوجه الحكومة السنوي نحو القطاعات المختلفة.

البعد الثاني علاقتها بالسلطة التنفيذية:

جدول رقم (7) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لبعد "علاقتها بالسلطة التنفيذية"						
#	البعد الثاني/ علاقتها بالسلطة التنفيذية					
درجة	ترتيب	الأهمية	الانحراف	المتوسط	التقدير	الدرجة
	الأهمية	النسبية	المعياري	الحسابي		
1	تقوم جماعة الموازنة بمراقبة صلاحيات السلطة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد الموازنة.	3.76	.846	75.26%	4	كبيرة
2	تقوم جماعة الموازنة بمتابعة عمل الموازنة في مرحلة إعداد مسودتها من قبل الوحدات الإدارية في الوزارات.	3.75	.866	75.00%	5	كبيرة

3	تقوم جماعة الموازنة بتنفيذ الأنشطة اللازمة للتأثير على الأجهزة الإدارية في إعداد مسودة الموازنة.	3.66	.841	73.16%	8	كبيرة
4	تتعمد جماعة الموازنة نشر التقارير ذات الصلة ببند الموازنة في الفترة التي يتم فيها إعداد مسودة الموازنة.	3.72	.741	74.47%	6	كبيرة
5	تقوم جماعة الموازنة بفتح خطوط اتصال مع السلطة التنفيذية تتعلق بإعداد مسودة الموازنة.	3.80	.895	76.05%	2	كبيرة
6	تقوم جماعة الموازنة بقياس مدى الاستخدام الأمثل للموارد العامة ضمن مخصصات الموازنة.	3.79	.853	75.79%	3	كبيرة
7	تتحقق جماعة الموازنة من استجابة السلطة التنفيذية لنتائج تقارير المراجعة الخاصة بالموازنة بشكل مناسب.	3.70	.864	73.95%	7	كبيرة
8	تحرص جماعة الموازنة على (تنظيم وحضور) جلسات الاستماع لوزير المالية حول قضايا الموازنة العامة.	3.96	.774	79.21%	1	كبيرة
الدرجة الكلية		3.7681	مرتفعة			

من إعداد الباحث بناء على تحليل spss

يتبين من الجدول رقم (7) أن الدرجة الكلية لبعء علاقة جماعة الموازنة بالسلطة التنفيذية حسب عينة الدراسة كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.7681)، وتراوح قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.66-3.96) وهي أعلى من المتوسط الحسابي النظري، فقد جاءت أعلى فقرة من حيث الأهمية النسبية فقرة: "حرص جماعة الموازنة على (تنظيم وحضور) جلسات الاستماع لوزير المالية حول قضايا الموازنة العامة" بمتوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (0.774) وهي بدرجة كبيرة، وكانت أقل فقرة ذات أهمية نسبية فقرة: "تقوم جماعة الموازنة بتنفيذ الأنشطة اللازمة للتأثير على الأجهزة الإدارية في إعداد مسودة الموازنة" بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (0.841) وهي بدرجة كبيرة.

يعزو الباحث ذلك فيما يتعلق بعلاقة جماعات الموازنة بالسلطة التنفيذية إلى قيام جماعة الموازنة بتتبع عمل الموازنة في مرحلة إعدادها، كما تحرص جماعة الموازنة على (تنظيم وحضور) جلسات الاستماع لوزير المالية والوزراء الآخرين حول قضايا الموازنة العامة، ومنها قيام جماعات الموازنة بعقد جلسات استماع مع وزارة التنمية الاجتماعية بشأن الموازنة لعام 2021، أما فيما يخص أقل فقرة فيعزو الباحث ذلك إلى أن جماعة الموازنة ما زالت قائمة لعمل أنشطة أخرى لزيادة التأثير في الجهاز الإداري عند إعداد مسودة الموازنة، كما أن إعداد الموازنة هو عمل يرتبط بصناع السياسات في أعلى هرم السلطة وأن الجهاز الإداري ليس سوى جهاز تنفيذي.

البعد الثالث: علاقتها بالسلطة التشريعية:

جدول رقم (8) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لبعء علاقة جماعات الموازنة بالسلطة التشريعية						
#	البعء الثالث/ علاقتها بالسلطة التشريعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب	درجة
1	تدفع جماعة الموازنة باتجاه ممارسة السلطة التشريعية لصلاحياتها الدستورية في إعداد الموازنة.	3.74	.854	74.74%	1	كبيرة
2	تستهدف جماعة الموازنة في خططها اللجان البرلمانية المختصة بشؤون الموازنة في مناقشة شؤون الموازنة.	3.71	.649	74.21%	2	كبيرة

كبيرة	8	70.79%	.824	3.54	3 ترى جماعة الموازنة أن فتح قنوات اتصال مع أعضاء السلطة التشريعية في القضايا ذات الصلة بالموازنة يساهم في تحقيق أهداف جماعة الموازنة.
كبيرة	12	70.00%	.757	3.50	4 تضع جماعة الموازنة دليلاً مبسطاً حول إعداد الموازنة عند تشكيل السلطة التشريعية، لنشر ثقافة الموازنة.
كبيرة	9	70.53%	.824	3.53	5 يمكن لجماعة الموازنة أن تستهدف أعضاء السلطة التشريعية ببرامج تدريبية حول قضايا الموازنة.
كبيرة	5	72.11%	.967	3.61	6 تحرص جماعة الموازنة على حضور جلسات السلطة التشريعية الخاصة بمناقشة الموازنة.
كبيرة	10	70.26%	.774	3.51	7 تضع جماعة الموازنة على أجندتها إثارة النقاش لدى السلطة التشريعية حول أثر الموازنة على الفئات المهمشة.
كبيرة	11	70.26%	.739	3.51	8 تعمل جماعة الموازنة على نقل وجهات نظر المواطنين حول الموازنة للسلطة التشريعية.
كبيرة	7	71.32%	.789	3.57	9 تحرص جماعة الموازنة على توفير المعلومات لأعضاء السلطة التشريعية حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي.
كبيرة	4	72.11%	.750	3.61	10 تحرص جماعة الموازنة على المشاركة في أي لجان قد تشكلها السلطة التشريعية تتعلق بإعداد الموازنة العامة.
كبيرة	3	72.89%	.795	3.64	11 تقدم جماعة الموازنة الخيارات والبدائل المتعلقة بإعداد الموازنة للسلطة التشريعية.
كبيرة	6	71.58%	.942	3.58	12 تدعم جماعة الموازنة زيادة صلاحيات السلطة التشريعية في مراحل إعداد الموازنة.
مرتفعة				3.586	الدرجة الكلية

من إعداد الباحث بناء على تحليل SPSS

يتبين من الجدول رقم (8) أن الدرجة الكلية لبعدها علاقة جماعة الموازنة بالسلطة التشريعية حسب عينة الدراسة كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.5866)، وتراوح قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.50-3.74) وهي أعلى من المتوسط الحسابي النظري، حيث يستنتج الباحث بأن جماعة الموازنة تدعم وجود دور فاعل للمجلس التشريعي في الموازنة، وهذا يعطي لجماعة الموازنة أن تكون شاهد خبير في جلسات الاستماع وأن تعلق على مقترحات الموازنة كما تساهم في تقديم خدمات إجراء الأبحاث والتدريب وتدعم قدرات التواصل والتحليل المحدودة لدى الهيئات التشريعية وذلك من خلال إعداد ملخصات سهلة المنال ودليل إجراءات لإعداد الموازنة منها (موازنة المواطن) عام 2016، كما تساهم جماعة الموازنة باتجاه ممارسة السلطة التشريعية لصلاحياتها الدستورية في إعداد الموازنة وتتعمد نشر ثقافة الموازنة، وتضع على أجندتها إثارة النقاش لدى السلطة التشريعية حول أثر الموازنة على الفئات المهمشة.

تحليل المؤشرات الكلية المتعلقة بمجالات العمل لجماعة الموازنة:

جدول رقم (9) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمجال العمل لجماعات الموازنة.							
#	مجالات العمل لجماعات الموازنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
1	الأنشطة العامة التي تنظمها	3.87	0.582	77.74%	0.00	معنوي	1
2	علاقتها بالسلطة التنفيذية	3.76	0.651	75.21%	0.00	معنوي	2
3	علاقتها بالسلطة التشريعية	3.58	0.570	72.79%	0.00	معنوي	3
	الدرجة الكلية	3.74				مرتفعة	

من إعداد الباحث بناء على تحليل SPSS

يتبين من الجدول رقم (9) أن الدرجة الكلية لمجالات العمل لجماعات الموازنة حسب عينة الدراسة كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.74)، وتراوح قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.58-3.87) وهي أعلى من المتوسط الحسابي النظري، فقد كان أعلى متغير من حيث الأهمية النسبية هو الأنشطة العامة التي تنظمها بمتوسط حسابي (3.87) وانحراف معياري (0.582) وهي بدرجة كبيرة، وأقل متغير من حيث الأهمية النسبية علاقتها بالسلطة التشريعية بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (0.570) وهي بدرجة كبيرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى انه ومنذ إنشاء الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة بعام 2011 حتى 2021 ساهم بالعمل على القيام بالعديد من الورش والندوات والمبادرات، ومن أبرزها استراتيجية إصلاح المال العام خلال سنة 2021، وندوة حول أشكال التسرب المالي والخسائر التي تتكبدها السلطة خلال عام 2020، وتقرير نصف السنوي للموازنة العامة 2020، واقع المنح والمساعدات الخارجية للموازنة العامة 2010-2019، تقرير أداء الموازنة العامة 2019، كذلك الأمر عمل استطلاع الرأي مثال على ذلك ملخص استطلاع الرأي العام حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2020 .

تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغير الأداء المالي:

ما مستوى إدراك المبحوثين للأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية؟

جدول رقم (10) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية لمتغير الأداء المالي					
#	الأداء المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
1	تعكس الموازنة العامة الأولويات الخاصة بالمجتمع الفلسطيني.	3.67	1.112	73.42%	2
2	يعكس حجم الإنفاق على القطاعات المختلفة من الموازنة أولوية كل القطاعات.	3.68	1.122	73.68%	1
3	يتم تمويل الموازنة العامة بصورة تضمن الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة كافة.	3.58	1.099	71.58%	3
4	يتم إعداد الموازنة العامة بما يضمن تلبية احتياجات جميع فئات المجتمع.	3.34	1.206	66.84%	8
5	يتم إعداد الموازنات العامة بما يضمن الترشيح في النفقات دون التأثير على حجم الخدمات العامة.	3.18	1.016	63.68%	10
6	ينسجم توزيع النفقات العامة في الموازنة مع الأهداف التنموية في فلسطين.	3.38	1.166	67.63%	4

7	تعمل التغذية العكسية التي يتم الحصول عليها من عمليات تنفيذ الموازنة على عدم انحراف الموازنة عن المخطط لها.	3.34	1.014	66.84%	7	متوسطة
8	عند إعداد الموازنة العامة يتم الحرص على إنصاف جميع فئات المجتمع الفلسطيني.	3.12	1.083	62.37%	11	متوسطة
9	يؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد الموازنة العامة في فلسطين إنصاف الفئات المهمشة (المرأة، الشباب، أصحاب الإعاقة...)	3.37	1.164	67.37%	5	متوسطة
10	تصب السياسات المالية للسلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية في المجتمع الفلسطيني.	3.37	1.176	67.37%	6	متوسطة
11	السياسات المالية للسلطة قادرة على معالجة ظاهرة البطالة.	2.91	1.048	58.16%	12	متوسطة
12	السياسات المالية للسلطة الوطنية قادرة على التعامل مع ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني.	2.89	1.138	57.89%	13	متوسطة
13	تسهم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية في الحد من الفساد المالي.	3.22	1.115	64.47%	9	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.3128	متوسطة			

من إعداد الباحث بناء على تحليل SPSS

يتبين من الجدول رقم (10) أن الدرجة الكلية لبعء الأداء المالي حسب عينة الدراسة كانت متوسطة، بمتوسط حسابي (3.3128)، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (2.89-3.68) وهي أعلى من المتوسط الحسابي النظري، فقد جاءت أعلى فقرة من حيث الأهمية النسبية هي: " يعكس حجم الإنفاق على القطاعات المختلفة من الموازنة أولوية كل القطاعات" بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (1.122) وهي بدرجة كبيرة، وأقل فقرة ذات أهمية نسبية هي: " السياسات المالية للسلطة الوطنية قادرة على التعامل مع ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني" بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (1.115) وهي بدرجة متوسطة.

يعزو الباحث ذلك وبالنظر إلى الموازنة العامة خلال الأعوام من 2019-2021 تركز الإنفاق الحكومي بشكل ثابت وموجه نحو قطاعات الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والأمن، ويشكل حجم الإنفاق على هذه القطاعات ما نسبته 62% من إجمالي الإنفاق العام، حيث تم تخصيص التعليم حوالي 17% من إجمالي الموازنة و 12% من إجمالي الموازنة العامة للقطاع الصحي و 12% للحماية والتنمية الاجتماعية و 20% لقطاع الأمن حيث كانت خلال الأعوام 2019-2020 موازنة طوارئ ولكن موازنة 2021 كانت موازنة عادية، وهذا يعد منطقياً إلى حد ما في ظل الظروف الراهنة، وقد تم اعتماد الأرقام والبيانات المتعلقة بموازنة 2021 تأشيريه قابلة للتعديل والتحديث على ضوء المستجدات المستقبلية خلال السنة المالية.

أما فيما يخص أقل فقرة فيعزو الباحث ذلك للوضع السياسي غير المستقر، وسوء الإدارة والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق واستغلال الموارد وافتقار الحكومة للسياسات المالية التنموية التي تحد من الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني والتي بدورها ستزاد نسب الفقر حيث تشير الإحصاءات انه خلال العام 2020 تم تحويل فقط 3 دفعات من أصل 4 دفعات مخصصة للعائلات الفقيرة ضمن برنامج المساعدة النقدية الأمر الذي يعني حرمان تلك العائلات من 25% من مخصصاتها (وفق مؤشرات وزارة التنمية الاجتماعية) وتشير تقديرات المركز الإحصائي الفلسطيني إلى أن نسبة الفقر في فلسطين حوالي 29% حيث ما زالت مرتفعة.

تحليل المؤشرات المتعلقة بالمجال الكلي:

جدول رقم (11) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية واختبار المعنوية للمتغيرات الرئيسية							
#	البعد الكلي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اختبار المعنوية	القرار الإحصائي	ترتيب الأهمية
1	مجالات العمل لجماعات الموازنة	3.74	0.551	75.28%	0.00	معنوي	1
2	الأداء المالي	3.31	0.967	66.57%	0.00	معنوي	2
	الدرجة الكلية	3.52			مرتفعة		

يتبين من الجدول رقم (11) أن الدرجة الكلية حسب عينة الدراسة كانت مرتفعة، بمتوسط حسابي (3.51)، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية ما بين (3.31-3.74) وهي أعلى من المتوسط الحسابي النظري، فقد كان أعلى متغير من حيث الأهمية النسبية هو مجالات العمل لجماعات الموازنة بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.551) وهي بدرجة كبيرة، وأقل مجال ذات أهمية نسبية كان الأداء المالي بمتوسط حسابي (3.31) وانحراف معياري (0.967) وهي بدرجة متوسطة.

وبالتالي فالنتائج تظهر أن هنالك أنشطة لجماعة الموازنة ممثلة بالفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة وما تقوم به من أدوار على الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والاهتمام بجانب السياسات المالية والموازنات كأحد المجالات التي تسعى مؤسسات المجتمع المدني للتأثير فيها، وخلق نوع من المشاركة وتعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة ودعم الفئات المهمشة.

اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

جدول رقم (12) اختبار الفرضية الرئيسية الأولى						
الرقم	الفرضية	المتوسط	الانحراف المعياري	T-value	P-value	النتيجة
H01	جماعة الموازنة ← الأداء المالي	0.369	0.125	2.834	0.005	غير مقبولة

يتبين من الجدول رقم (12) أن قيمة $T = 2.834$ أعلى من قيمتها الجدولية والتي تساوي (1.96) عند مستوى دلالة 0.005

≥ 0.05 وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

لجماعة الموازنة على الأداء المالي للسلطة الفلسطينية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية

عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجماعة الموازنة على الأداء المالي للسلطة الفلسطينية

اما معامل التفسير (معامل التحديد) الذي يعتبر المقياس الأكثر شيوعاً لتقييم النموذج الهيكلي وهو المعروف بقيمة R^2 ، ويمثل

هذا المعامل مقياساً للقوة التنبؤية للنموذج ويحسب على أنه الترابط التربيعي بين القيم الفعلية والتنبؤية الخاصة بالنموذج الهيكلي.

بالاعتماد على الجدول رقم (13) أدناه يبين نتائج معامل التفسير R^2 حيث اظهرت النتيجة ان الأداء المالي تم تفسيرها من قبل

المتغير المستقل (جماعات الموازنة) كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (13): نتائج معامل التفسير R^2

المتغير	R^2	Adjusted R^2
الأداء المالي	0.834	0.824

ويعزو الباحث ذلك إلى أن جماعة الموازنة تقوم بأنشطة على مستوى المجتمع وعلى الصعيد الرسمي من حيث مراقبة ونقد السياسات المالية وبناء الوعي العام حول السياسات والخطط المالية للحكومة والمتصلة بالموازنات وتحليل الآثار المترتبة على مخصصات الموازنة، وزيادة الوعي حول القضايا المتصلة بالموازنة وخاصة فيما يخص التباينات بين أولويات سياسة الحكومة وتخصيص الموارد والقيام بحملات توعية عامة لتحسين مستوى الإنفاق الحكومي وهذا ما جعل الفريق الأهلي الذي يمثل جماعة الموازنة في الحالة الفلسطينية يستمر في عمله وفي الأنشطة المختلفة التي يقوم بها.

الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى:

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطة التي تقوم بها جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعلاقة جماعة الموازنة العامة بالسلطة التنفيذية في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

H01.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعلاقة جماعة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

جدول رقم (15) الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى

الرقم	الفرضية	المتوسط	الانحراف المعياري	T-value	P-value	النتيجة
H01.1	الأنشطة التي تقوم بها ← الأداء المالي	0.673	0.254	3.077	0.002	غير مقبولة
H01.2	علاقتها بالسلطة التنفيذية ← الأداء المالي	-0.246	0.223	1.545	0.123	مقبولة
H01.3	علاقتها بالسلطة التشريعية ← الأداء المالي	-0.043	0.206	0.308	0.758	مقبولة

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطة التي تقوم بها جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

يتبين من الجدول رقم (15) أن قيمة $T = 3.077$ أعلى من قيمتها الجدولية والتي تساوي (1.96) عند مستوى دلالة $0.05 \geq 0.002$ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطة التي تقوم بها جماعة الموازنة على الأداء المالي للسلطة الفلسطينية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطة التي تقوم بها جماعة الموازنة على الأداء المالي.

ويعزو الباحث ذلك إلى أنه وبالرغم من المعوقات التي تواجه الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة إلا أنه نجح في العديد من المبادرات المجتمعية منها عقد المئات من جلسات الاستماع مع مختلف القطاعات والمجالات، نشر تقارير تحليل الموازنة العامة سنة (2019)، مناقشة أشكال التسرب المالي والخسائر التي تتكبدها السلطة سنة (2020). ومن أهم الأدوات أداة تتبع الإنفاق العام التي تهتم بإشراك المجتمع المدني في الشأن العام للدولة بالتعاون مع الشراكة الدولية للموازنة العامة (IBP)، وكذلك الأمر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في بث العديد من الحوارات والمناقشات الخاصة بالموازنة العامة وهذا يعد ضغطاً على الحكومة من أجل تحسين الأداء المالي للحكومة.

كما يتبين من الجدول رقم (15) أن قيمة $T = 1.154$ أقل من قيمتها الجدولية والتي تساوي (1.96) عند مستوى دلالة $0.05 \leq 0.123$ وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعلاقة جماعة الموازنة العامة بالسلطة التنفيذية على الأداء المالي للسلطة الفلسطينية.

ويعزو الباحث ذلك أن السلطة التنفيذية تلتزم بما تراه مناسباً وفق خطط واحتياجات تقوم هي بتحليلها، والغياب التام للرقابة التشريعية على الموازنة حرر السلطة التنفيذية من الضوابط والقيود التي قد تضعها السلطة التشريعية. ويتبين من الجدول رقم (15) أن قيمة $T = 0.308$ أقل من قيمتها الجدولية والتي تساوي (1.96) عند مستوى دلالة $0.05 \leq 0.758$ وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعلاقة جماعة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية على الأداء المالي للسلطة الفلسطينية، ويعزو الباحث ذلك للانقسام الفلسطيني الداخلي ولتعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني.

الفرضية الرئيسية الثانية:

والتي تنص على أنه (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس).

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample t-test) للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين من أجل استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) المحسوبة ودرجات الحرية وقيمة الدلالة الإحصائية، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (16) نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين (Independent Sample t-test) تبعاً لمتغير الجنس							
الجنس							
مستوى الدلالة	قيمة (ت)	درجات الحرية	أنثى = (36)		ذكر = (40)		المجال
			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.332	0.976-	76	0.539	3.94	0.618	3.81	الأنشطة العامة التي تنظمها
0.191	1.320	76	0.473	3.87	0.771	3.67	علاقتها بالسلطة التنفيذية
0.754	0.314	76	0.451	3.56	0.665	3.60	علاقتها بالسلطة التشريعية
0.006	2.841-	76	0.836	3.63	0.996	3.02	الأداء المالي

جدول (16) من إعداد الباحث بناء على تحليل SPSS

تبين من خلال الجدول (16) أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لإدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس، حيث تقبل الفرضية الصفرية لمتغير الأنشطة العامة التي تنظمها حيث بلغ مستوى الدلالة له (0.332) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وتقبل لمتغير علاقتها بالسلطة التنفيذية حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المتغير (0.191) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وتقبل لمتغير علاقتها بالسلطة التشريعية حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المتغير (0.754) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، أما بالنسبة لمجال الأداء المالي فقد بلغ مستوى الدلالة له (0.006) وهي قيمة أقل من القيمة المفروضة وعليه فقد تم قبول الفرضية الصفرية لبعض مجالات الدراسة، ورفضها لبعض المجالات وكانت لصالح الإناث.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن نظرة الإناث للأنشطة التي تقوم بها جماعة الموازنة هي لصالح المرأة من خلال التركيز على أثر الموازنة على النوع الاجتماعي كما تساعد هذه الجماعة على الاعتراف بالحقوق لصالح الإناث، والذي سيعزز من خلال التمكين الاجتماعي للمرأة في العديد من المجالات سواء أكانت تعليمية أو صحية أو الحماية من العنف وكذلك سيعزز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية وتوفير فرص عادلة لها في سوق العمل.

نتائج فحص الفرضية الثالثة

التي تنص على أنه: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي).

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample t-test) للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين من أجل استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) المحسوبة ودرجات الحرية وقيمة الدلالة الإحصائية، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (17): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين (Independent Sample t-test) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي						
المجال	بكالوريوس (N=49)		دراسات عليا (N=27)		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الأنشطة العامة التي تنظمها	3.86	5650.	3.88	6220.	-0.136	0.892
علاقتها بالسلطة التنفيذية	3.78	0.601	3.73	0.744	0.316	0.753
علاقتها بالسلطة التشريعية	3.56	0.527	3.63	0.650	0.520	0.605
الأداء المالي	3.63	0.752	2.72	1.043	4.424	0.000

من إعداد الباحث بناء على تحليل SPSS

تبين من خلال الجدول (17) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي والعرض التالي يوضح هذه النتيجة: تقبل الفرضية الصفرية لمتغير الأنشطة العامة التي تنظمها حيث بلغ مستوى الدلالة له (0.892) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وتقبل لمتغير علاقتها بالسلطة التنفيذية حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المجال (0.753) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وتقبل

لمتغير علاقتها بالسلطة التشريعية حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المجال (0.605) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، أما بالنسبة لمجال الأداء المالي فقد بلغ مستوى الدلالة له (0.000) وهي قيمة أقل من القيمة المفروضة، وعليه فقد تم رفض الفرضية الصفرية لبعض مجالات الدراسة وقبولها لمجالات أخرى، حيث تبين أن من كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس لديهم قناعة بالواقع أكثر حول مدى تأثير جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية في بعض المجالات ورفضها لمجالات أخرى، ويعزو الباحث ذلك إلى أن من هم مؤهلهم العلمي ماجستير فأعلى لديهم القدرة أفضل على تقييم هذه الأنشطة والورش والندوات والتقارير بشكل أفضل ممن هم دون ذلك فيعتبرونها دون المستوى المطلوب، كذلك الأمر انخفاض نسبة حملة الدراسات العليا إلى الدراسات الدنيا في مجتمع الدراسة.

نتائج فحص الفرضية الرابعة

التي تنص على أنه: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لإدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي).

وللتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاستخراج قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الحرية وقيم (ف) المحسوبة وقيم مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة وعلى الأداة الكلية للدراسة، والجدول التالي توضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول (18) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير المسمى الوظيفي						
المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الأنشطة العامة التي تنظمها	بين المجموعات	2.086	4	0.521	1.586	0.187
	خلال المجموعات	23.3372	71	0.329		
	المجموع	25.423	75			
علاقتها بالسلطة التنفيذية	بين المجموعات	2.447	4	0.612	1.480	*0.218
	خلال المجموعات	29.356	71	0.413		
	المجموع	31.803	75			
علاقتها بالسلطة التشريعية	بين المجموعات	2.405	4	0.601	1.936	*0.114
	خلال المجموعات	22.046	71	0.311		
	المجموع	24.451	75			
الأداء المالي	بين المجموعات	16.205	4	4.051	5.333	0.001
	خلال المجموعات	53.941	71	0.760		
	المجموع	70.146	75			

من إعداد الباحث بناء على تحليل spss

تبين من خلال الجدول (18) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ لإدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي والعرض التالي يوضح هذه النتيجة: تقبل الفرضية الصفرية لمتغير الأنشطة العامة التي تنظمها حيث بلغ مستوى الدلالة له (0.187) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة،

وتقبل لمتغير علاقتها بالسلطة التنفيذية حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المتغير (0.218) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، وتقبل لمتغير علاقتها بالسلطة التشريعية حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المتغير (0.114) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، أما بالنسبة لمجال الأداء المالي فقد بلغ مستوى الدلالة له (0.001) وهي قيمة أقل من القيمة المفروضة، وعليه فقد تم رفض الفرضية الصفرية لبعض مجالات الدراسة وقبولها لمجالات أخرى.

ولتحديد طبيعة هذه الفروق أجرى الباحث اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بحسب متغير المسمى الوظيفي وذلك لتحديد لصالح من كانت الفروق، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (19) نتائج اختبار (LSD) لدلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي						
المجال	المسمى الوظيفي	مدير عام	مدير	رئيس قسم	موظف	غير ذلك
الأداء المالي	مدير عام		0.512	-0.361	-0.645	0.153
	مدير			-0.874*	-1.158*	-0.358
	رئيس قسم				-0.283	0.515
	موظف					0.799*
	غير ذلك					

من إعداد الباحث بناء على تحليل spss

يوضح الجدول رقم (19) دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي على بعض مجالات الاستبانة حيث تبين أنه فيما يخص بعد الأداء المالي يوجد فروق بين من كان مساهم الوظيفي مدير ورئيس قسم وموظف وكانت لصالح رئيس قسم وموظف، ويوجد فروق بين من مساهم الوظيفي موظف وغير ذلك وكانت لصالح موظف، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الموظفين ورؤساء الأقسام هم على اطلاع ومعرفة بكيفية تحديد الاحتياجات حيث يتم إعداد الموازنة من قبل الموظفين التنفيذيين في الجهاز الإداري.

نتائج فحص الفرضية الخامسة

التي تنص على أنه: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لإدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مكان العمل).

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample t-test) للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين من أجل استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) المحسوبة ودرجات الحرية وقيمة الدلالة الإحصائية، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (20): نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للمقارنة بين وسطين حسابيين لعينتين مستقلتين (Independent Sample t-test) تبعاً لمتغير مكان العمل						
المجال	وزارة المالية (N=41)		مؤسسات مجتمع المدني (N=35)		درجات الحرية	قيمة (ت)
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
مستوى الدلالة						

0.001	3.607	76	0.627	3.63	0.453	4.07	الأنشطة العامة التي تنظمها
*0.000	3.791	76	0.739	3.48	0.448	4.00	علاقتها بالسلطة التنفيذية
*0.361	0.919	76	0.684	3.52	0.454	3.64	علاقتها بالسلطة التشريعية
0.000	9.476	76	0.822	2.54	0.456	3.97	الأداء المالي

من إعداد الباحث بناء على تحليل SPSS

تبين من خلال الجدول (20) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مكان العمل والعرض التالي يوضح هذه النتيجة: ترفض الفرضية الصفرية لمجال الأنشطة العامة التي تنظمها حيث بلغ مستوى الدلالة له (0.001) وهي قيمة أقل من القيمة المفروضة، وترفض لمجال علاقتها بالسلطة التنفيذية حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المجال (0.00) وهي قيمة أقل من القيمة المفروضة، وتقبل لمجال علاقتها بالسلطة التشريعية حيث بلغ مستوى الدلالة لهذا المجال (0.361) وهي قيمة أعلى من القيمة المفروضة، أما بالنسبة لمجال الأداء المالي فقد بلغ مستوى الدلالة له (0.000) وهي أقل من القيمة المفروضة، وعليه فقد تم رفض الفرضية الصفرية لبعض مجالات الدراسة وقبولها لمجالات أخرى، حيث كانت الفروق لصالح وزارة المالية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن العاملين في الوزارة يرون أن هناك دوراً كبيراً للفريق الأهلي ولكن الفريق يرى أنه ما زال يوجد العديد من الأدوار التي يجب أن يقوم بها لذلك كانت المتوسطات لصالح العاملين في وزارة المالية أما الأداء المالي فقد تحيز العاملون في وزارة المالية لعملهم ورأوا أن الأداء المالي جيد للسلطة الوطنية بينما رأى أعضاء الفريق الأهلي ذلك بدرجة أقل وهذا يشير إلى وجود مستوى مأمول لدى أعضاء الفريق الأهلي حول مستوى الأداء المالي أفضل من الأداء الحالي.

نتائج وتوصيات الدراسة:

توصل الباحث في دراسته إلى جملة من النتائج فيما يتعلق بأثر جماعة الموازنة على تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهي: -

1. أظهرت النتائج فيما يتعلق بمجالات العمل لجماعة الموازنة أنها مرتفعة بمتوسط حسابي (3.74)، أما فيما يتعلق بكل بعد من أبعاد مجالات العمل لجماعة الموازنة فقد كان بعد الأنشطة العامة وبعد علاقتها بالسلطة التنفيذية وبعد علاقتها بالسلطة التشريعية بدرجة مرتفعة و بمتوسط حسابي (3.87، 3.67، 3.58) على التوالي، أما من حيث الأهمية النسبية فكانت (77.74%، 75.21%، 72.79%) لكل بعد من الأبعاد، اتفقت هذه النتائج مع دراسة (Roberts, 2015) ودراسة (Nofianti, et al, 2014) في أن جماعة الموازنة تلعب دوراً مهماً في مساءلة الحكومة خلال دورة الموازنة، واختلفت مع دراسة (عربي و عجود، 2017) في هيمنة الدولة على منظمات المجتمع المدني وفرض الأنظمة الحاكمة سيطرتها على كامل العملية الاجتماعية.
2. كما أظهرت النتيجة أن مستوى إدراك المبحوثين للأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية كان بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.31) وهذا يشير إلى أن المبحوثين ما زالت لديهم مخاوف حول الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
3. أظهرت النتائج وجود علاقة ما بين مجالات العمل لجماعة الموازنة على الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث اتضح أنها موجبة وقوية، بمعنى أن الأنشطة التي تقوم بها جماعة الموازنة تؤثر على الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد

- اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (سويقات، 2017)، ودراسة (Ling & Roberts, 2015) وكذلك دراسة (Carlitz, 2013)، في أن الانفتاح في عملية الموازنة يعزز معايير الحوكمة ويدرورها تعزز الأداء الحكومي.
4. أظهرت النتائج أنه يوجد أثر ما بين بعد الأنشطة التي تقوم بها جماعة الموازنة على الأداء المالي للسلطة الفلسطينية، حيث يتضح أن العلاقة قوية وموجبة، بمعنى أن الأنشطة والورش والندوات التي تقوم بها جماعة الموازنة تؤثر على الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Carlitz, 2013) ودراسة (Robinson, 2016) في أن هذه الأنشطة والندوات والتقارير تساهم بشكل مباشر في التأثير الإيجابي على مخصصات الموازنة لصالح بعض القطاعات.
5. أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر لجماعة الموازنة على بعد علاقتها بالسلطة التنفيذية على الأداء المالي للسلطة الوطنية، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (غربي و عجرو، 2017) في أن هيمنة الدولة على منظمات المجتمع المدني وفرض الأنظمة الحاكمة سيطرتها على الدولة ساهم في ضعف التأثير على السلطة التنفيذية، واختلفت مع دراسة (Ling & Roberts, 2015) ودراسة (King, 2014) ودراسة (Nofiantirt, et al, 2014) في أن تطبيق معايير الحوكمة في مجملها غاية من الصعب تحقيقها ولكن المساهمة من قبل جماعة الموازنة قد يحدث تأثير ولو قليلا.
6. أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر لجماعة الموازنة لبعدها علاقتها بالسلطة التشريعية على الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
7. أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق لإدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة (الأنشطة التي تنظمها) و(علاقتها بالسلطة التنفيذية) و(علاقتها بالسلطة التشريعية) تبعا لمتغير الجنس، وإنه لا توجد فروق لإدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة (الأنشطة التي تنظمها) (علاقتها بالسلطة التنفيذية) (علاقتها بالسلطة التشريعية) تبعا لمتغير إدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة (الأنشطة التي تنظمها) (علاقتها بالسلطة التنفيذية) (علاقتها بالسلطة التشريعية) تبعا لمتغير المؤهل العلمي. أما فيما يتعلق بمجال العمل فقد أظهرت النتائج وجود فروق في إدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة (الأنشطة التي تنظمها) (علاقتها بالسلطة التنفيذية) تبعا لمتغير مكان العمل، حيث كانت لصالح العاملين في وزارة المالية، وأنه لا توجد فروق لإدراك المبحوثين لأثر جماعة الموازنة على بعد (علاقتها بالسلطة التشريعية) تبعا لمتغير مكان العمل حيث اتفقت بشكل جزئي مع دراسة (الكبجي، 2019) في أنه لا توجد فروق في استجابة المبحوثين لأثر تطبيق معايير الحوكمة في سياسات الاختيار والتعيين في المناصب الإدارية العليا في القطاع الحكومي في المحافظات الجنوبية والتي تعزى لمتغير الجنس.
8. تبين من خلال الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة لإدراك المبحوثين للأداء المالي تبعا للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، مكان العمل) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$):
- وأظهرت النتائج أنه توجد فروق لإدراك المبحوثين للأداء المالي تبعا لمتغير الجنس، حيث كانت لصالح الأنثى.
- أظهرت النتائج أنه توجد فروق لإدراك المبحوثين للأداء المالي تبعا لمتغير المؤهل العلمي، حيث كانت لصالح بكالوريوس، كما أظهرت النتائج أنه توجد فروق لإدراك المبحوثين للأداء المالي تبعا لمتغير المسمى الوظيفي، حيث كانت لصالح رئيس قسم، وموظف. وأظهرت النتائج أنه توجد فروق لإدراك المبحوثين للأداء المالي تبعا لمتغير مكان العمل، حيث كانت لصالح وزارة المالية حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (خضرة، 2018)، ودراسة (Mansure, Targle, 2018) بشكل جزئي فيما يخص تحسين الأداء المالي تبعا لبعدها (المؤهل العلمي، مكان العمل) في أنه يوجد أثر لتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تحسين كبير بالأداء تبعا لمتغير الجنس والمسمى الوظيفي والمؤهل العلمي.

التوصيات:

- لكي تتحقق أهداف الدراسة، من الضروري أن تتاح الفرصة لجماعة الموازنة بالمشاركة في مراحل إعداد الموازنة العامة، وأن يتم توفير الفرص لمؤسسات المجتمع المدني والمواطنين بالتعبير عن رأيهم فيما يتعلق بالسياسات المالية الحكومية والمتمثلة بالموازنة العامة للدولة، ولا بد من تصويب الأنظار تجاه غياب المجلس التشريعي، والدور الذي يقدمه من خلال الرقابة على الأداء المالي للسلطة وعلى الموازنة العامة ومساءلة الحكومة حول كيفية التصرف بالإيرادات والنفقات وحول الدين العام، كذلك الأمر يجب على الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني أن تطبق الموازنة التشاركية لما لها من دور في تحسين الأداء المالي، وقد تم تصنيف توصيات الدراسة إلى توصيات تخص الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني كما يلي:
- أن تقوم الحكومة بتوفير بيئة تمكينية تشاركية (سياسية وتشريعية) مشجعة ومحفزة على توجه ديمقراطي تشاركي مع مؤسسات المجتمع المدني بما يقلل من هيمنة الدولة، من خلال فتح قنوات اتصال فاعله مع جماعات الموازنة بما يفضي لعمل سياسات مالية قادرة على معالجة المشكلات الخاصة بالمجتمع بشكل فاعل.
 - أن تتوجه الحكومة إلى سن قوانين وتشريعات تتعلق بإتاحة المعلومات الخاصة بالموازنة، بما يحقق النزاهة والشفافية وحث القيادات في الجهاز الإداري الفلسطيني على توسيع دائرة المشاورة عند تحديد الاحتياجات للوزارة وتحديد المخصصات المالية.
 - ان تفعيل دور جماعات الموازنة يستوجب إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس التشريعي لكون العديد من الأنشطة التي تقوم بها جماعات الموازنة تستهدف السلطة التشريعية وهذا ما يعزز دور هذه الجماعات في المجتمع.
 - زيادة أعضاء الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة بحيث يتكون من مؤسسات إعلامية ومؤسسات حكومية وأعضاء من المجلس التشريعي لتكون مراقبا ومستقلا على كافة مراحل عملية الموازنة العامة ومواجهة كافة المعوقات التي تواجه الموازنة العامة.
 - على الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة عمل شبكات قاعدية والاستفادة من تجارب جماعة الموازنة في دول أخرى بشكل أكبر لتثبيت جدارتها وضرورة وجودها خاصة وأنها هي الوسيط بين المواطن والدولة.
 - رفع الوعي العام للمجتمع الفلسطيني حول أهمية فهم الموازنة العامة وبيان أهميتها ووضعها ضمن أولويات عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للوصول لأكبر عدد من المواطنين المهتمين بالموازنة العامة وأثرها في إدارة الخدمات العامة في الدولة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الاسكوا. (2016). المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية. شوهده بتاريخ 13-3-2021 رابط <https://archive.unescwa.org/ar/aman-عمل-معنا/الشركاء>
- أمان، (2020). التقرير نصف السنوي للموازنة العامة 2020، رام الله. فلسطين. على الرابط: <https://aman-palestine.org/1606311125-final-تقرير-النصف-سنوي-للموازنة-العامة-1606311125.pdf>
- أمان. (2019). الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة. شوهده بتاريخ 8-2-2021، على الرابط <https://www.palestine.org/networks/9030.html>
- باله، عبد الكريم. وبوطي، الطاهر. (2018). "الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر دراسة في النصوص القانونية وأليات التجسيد". رسالة جامعية غير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي. الجزائر.
- بن ساسي، إلياس وقرشي، يوسف. (2006). "التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر، الأردن
- حفاف، محمد. (2017). "دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية مطلع الألفية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم والسياسة، جامعة باتنة. الجزائر.
- خضرة، شواكي. (2018). "الحكومة المحلية ودورها في ترشيد النفقات العمومية: دراسة حالة بلدية الشلالة". رسالة ماجستير غير منشورة. تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة سعيدة. الجزائر.
- الخطيب، محمد محمود. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة. ط1. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- سويقات، الأمين. (2017). "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالي الجزائر والمغرب". دفا تر السياسة والقانون، 9 (17).
- شاهين، ماجد إبراهيم. (2010). "مدى فعالية وعدالة نظام تقييم أداء العاملين في الجامعات الفلسطينية وأثره على الأداء الوظيفي والولاء والثقة التنظيمية". رسالة ماجستير غير منشورة. تخصص إدارة اعمال. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة.
- الشعراوي، سلوى. (2005). الموازنة العامة اتجاهات ورؤى جديدة. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر.
- طالب، علاء فرحان. والمشهداني، إيمان شبحان. (2011). الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- عطاطرة، أشرف فؤاد شريف. (2012). "الرقابة الإدارية الداخلية في المؤسسات الحكومية ودورها في تحسين أداء العمل من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطينية". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التنمية المستدامة. جامعة القدس - ابوديس. القدس.
- علي، الهادي عبدالله بلال حاج، (2016): أثر الرقابة المحاسبية على الأداء المالي بالوحدات الحكومية، شهادة ماستر غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان.
- غربي، عزوز. وعجرو، سارة. (2017). "المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة" دراسة حالة الجزائر". رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الحقوق. جامعة المسيلة. الجزائر.
- الكبيجي، رولا وائل. (2019). "دور الحكومة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

كرافشيك، وارين. (2003). دور المجتمع المدني في مجال إعداد الموازنة العامة الموازنة العامة اتجاهات ورؤى جديدة. القاهرة. مصر.

الكفارنة، عبير حكمت. (2016). "المساءلة الاجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة في المرافق الحكومية في فلسطين". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

محمد، عبد الله محمد إبراهيم. (2018). دور نظام إحصاءات مالية الحكومة في تقويم الأداء المالي في الوحدات الحكومية دراسة ميدانية على وزارة المالية والاقتصاد والاستثمار والقوى العاملة ولابة القضايف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية. (2015). دليل المساءلة الاجتماعية. رام الله. فلسطين.

المشروع الدولي للموازنة. (2001). مركز أولويات الموازنة والسياسات. واشنطن دي سي، الدليل الإرشادي لأعمال الموازنة للمنظمات غير الحكومية. ترجمة شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب. مصر.

المشروع الدولي للموازنة. (2007). الدليل الإرشادي لأعمال الموازنة للمنظمات غير الحكومية، ط2، ترجمة شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب. القاهرة. مصر.

النعمي، عدنان تايه. وسلام، أسامة عزمي. والساقي، سعدون مهدي. وموسى، شفيقي نوري. (2008). الإدارة المالية النظرية والتطبيق، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

نفيسة، حجاج. (2017). "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء المالي - دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010-2014"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية:

- AL Kababji, R. (2019). "The Role of Governance in Reducing Corruption in Palestinian Public Sector Institutions". Un published Master thesis. Quds University. Palestine.
- Al -Shaarawy, S. (2005). The General Budget, New Trends and Visions, Aldar Ajameiyah ,Alexandria. Egypt.
- Ali, A, (2016). The Impact of Accounting Control on the Financial Performance of Governmental Units, Un published Master's Degree, College of Graduate Studies and Scientific Research, Shendi University, Sudan
- Al-Kafarna, A. (2016). Social Accountability and its Impact on Budget Transparency in Government Facilities in Palestine . Unpublished Master's Thesis, Islamic University. Gaza.
- Al-Khatib, M. (2010). Financial performance and its Impact on the Returns of Joint Stock Companies, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution. Amman. Jordan.
- Al-Nuaimi, A. Salam, A. Al-Saqi, S. Moussa, Sh. (2008). Financial Management Theory and Practice , T2. Dar Msyrh Publishing, Distribution and Printing. Aman. Jordan.
- Aman , (2020). The Semiannual Report of the General Budget ,Ramallah. Palestine Link: <https://www.aman-palestine.org/networks/9030.html>
- Aman. (2019). The civil team to support budget transparency, Viewed on February 8-2021 Link <https://www.aman-palestine.org/networks/9030.html>
- Atatreh, A. (2012). "Internal Administrative Control in Governmental Institutions and its Role in Improving Work Performance from the Point of View of the Palestinian Financial and Administrative Oversight Bureau". Unpublished Master's Thesis, College of Sustainable Development. Al-Quds University - Abu Dis. Quds.
- Bale, A. And Buti, A. (2018). Participatory Democracy as a Mechanism for Activating local development in Algeria, a study of legal texts and mechanisms of embodiment. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, shahed Hama Lakhdar University. the valley. Algeria
- Ben Sassi, E & Qureshi, Y, (2006). Financial Management (Financial Management) , 2nd Edition, Wael Publishing House, Jordan

- ESCWA. (2016). Civil Society, Research Centers and Academic Institutions, March 13-2021 , link: <https://archive.unescwa.org/work-us/partners>
- Gharby, A. and Ajrwd. S. (2017). "Civil Society and the Political System in Closed Systems" A Case Study of Algeria, Unpublished Ph.D. Thesis, Faculty of Law, University of M'sila. Algeria.
- Hafaf, M. (2017). "The Role of Algerian Civil Society in Expanding Options for Human Development at the Beginning of the Millennium, Unpublished Master's Thesis . Governance and development specialization. College of Science and Politics. Batna University. Algeria
- International Budget Project. (2001). Center for Budget Priorities and Policies . Washington DC, Budgeting Guidelines for NGOs, Translation of development partners for research, consulting and training. Egypt.
- International Budget Project. (2007). Budget Work Guide for NGOs . T2. Translation of development partners for research, consulting and training. Cairo. Egypt
- Khdra, S. (2018). "Local governance and its role in rationalizing public expenditures: A case study of the municipality of Shalalda". Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science. Saeedh University. Algeria.
- Kravchik, W. (2003). The Role of Civil Society in Preparing the Public Budget, the Public Budget new trends and visions. Cairo. Egypt
- Muhammad, A. (2018). The Role of the Government Financial Statistics System in Evaluating the financial Performance of Government Units, a field study on the Ministry of Finance, Economy, Investment and Manpower, Al Qdaref State . Unpublished Master's Thesis. Neelain University, Sudan.
- Nafisa, H. (2017). The Impact of Investment in Information and Communication Technology on Financial Performance -A case study of a sample of Algerian petroleum institutions during the period 2010-2014 , Unpublished Doctoral Thesis. Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences. Kasdi Merbah University. Ouargla. Algeria.
- Palestinian NGO Development Center. (2015). Social Accountability Handbook. Ramallah, Palestine.
- Shaheen, M. (2010). The Extent of the Effectiveness and Fairness of the Performance Appraisal System for Workers in Palestinian Universities and its impact on job performance, loyalty and organizational confidence. Unpublished Master's Thesis. Business Administration , Commerce College. Islamic University. Gaza.
- Swyqat, A. (2017). The Role of Civil Society in Consolidating Participatory Democracy: A Case study of Algeria and Morocco. Policy and Law Notebooks, 9 (17).
- Taleb, A. Al-Mashhadani, I. (2011). Corporate Governance and Strategic Financial Performance of Banks. Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Adil, Khan. (2005). Engaged Governance' and Citizen Participation in Pro- Poor Budgeting. United Nations. New York.
- Carlitz, Ruth. (2013). "Improving Transparency and Accountability in the Budget Process: An Assessment of Recent Initiatives". PhD in political science. University of California. Los Angeles. USA.
- World Bank.(2013). Global Stock-Take of Social Accountability Initiatives for Budget Transparency and Monitoring : Key Challenges and Lessons Learned. Washington, DC. © World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16661> License: CC BY 3.0 IGO."
- George, D. (2003). SPSS for windows step by step: A simple study guide and reference. 17.0 update. 10/e: Pearson Education India
- Isaksen, Jan. AmundsenInge, Wiig Arne.(2007). Budget Process. Civil Society and Transparency in Angola. Angola.
- King, Sophie. (2014). The political economy of social accountability in rural Uganda, working Paper 195. University of Manchester. UK.
- Krafchik ,Warren. (2001). Can civil society add value to budget decision-making? A description of civil society budget work. International Budget Project.
- Laurence, M. (2019). Measuring Financial Performance: A Critical Key to Managing Risk. National Crop Insurance Services. Inc.
- Ling, Cristina. & Roberts, Dawn. (2015). Evidence of Development Impact from Institutional Change A Review of the Evidence on Open Budgeting. Policec Research Working Paper 6968. World Bank Institute.
- Malena, Carmen. & Other. (2004). Social Development papers. Participation and civic Engagement. pn 76.

- The World Bank.
- Mansur, H. & Tangl, A. (2018). governance assessment and improvement tool for public organizations in Jordan. IJRET: International Journal of Research in Engineering and Technology. Pp. 2321-7308.
- Nofianti, L. & Suseno, N. S. (2014). Factors Affecting Implementation of Good Government Governance (GGG) and their Implications towards Performance Accountability. Procedia-Social and Behavioral Sciences. (164), pp. 98-105.
- Pollard amy, Julius Court. (2005). How Civil Society Organisations Use Evidence to Influence Policy Processes: A literature review. London. UK.
- Robinson, Mark. (2016). Budget Analysis and Policy Advocacy: The Role of Non-governmental Public Action. Working paper 279. University of Sussex. UK .
- United Nations. (2005). Citizen Participation and Pro-poor Budgeting. New York .
- Wenxiang, Lucy. & Taylor, Martin. (2016). Which Factors Moderate the Relationship between Sustainability Performance and Financial Performance. A Meta-Analysis Study. Journal of International Accounting Research. (15).
- Zhang, Changdong. (2018). Nongovernmental Organizations Policy Advocacy and Government Responsiveness in China. v 47. I 4. Peking University. China.
- Zhu, J. (2014). Quantitative models for performance evaluation and benchmarking: data envelopment analysis with spreadsheets (Vol. 213). Springer.
- Web site:**
- IBP, Engaging Stakeholders. web site: <https://www.internationalbudget.org/engaging-stakeholders/> .see in 11-2-2021.
- Liywalii, Namukolo. (2003). Economic Justice Programme, Catholic Centre for Justice Development and Peace. cite web: https://sarpn.org/documents/d0001599/Zambia_civil-society_budget.pdf
- Okonjo, Iweala Ngozi. (2008). The Role of Civil Society Organizations in Supporting Fiscal Transparency in African Countries. cite web: https://www.r4d.org/wp-content/uploads/Ngozi-CSO_Paper_Revised_Version.pdf
- Warner, Rebecca. (2017). participatory Budgeting: Democracy in action web site: <https://www.internationalbudget.org/2017/08/participatory-budgeting-democracy-in-action/>